Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

ليبيا ودول حوض البحر المتوسط: دراسة تاريخية في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال العهد العثماني والاحتلال الإيطالي

رضوان محمد امحمد حمد

قسم التاريخ – كلية التربية الزاوية – جامعة الزاوية

البريد الإلكتروني الأكاديمي: r.hammad@zu.edu.ly

https://orcid.org/0009-0007-4762-5840

Libya and the Mediterranean Countries: A Historical Study of Political, Economic, and Social Relations During the Ottoman Era and the Italian Occupation

Radwan Muhammad Amhamed Hamad

Department of History – Faculty of Education, Zawiya – University of Zawiya

تاريخ الاستلام:2026/07/10 -تاريخ المراجعة:2026/07/18- تاريخ القبول: 2026/07/28- تاريخ للنشر: 29/ 8/ 2026

الملخص

تناولت الدراسة العلاقات بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط خلال العهد العثماني الثاني والاحتلال الإيطالي في الفترة 1835–1943م، من خلال أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واعتمدت على المنهج التاريخي التحليلي، مع الاستفادة من المنهجين الوصفي والمقارن، وأظهرت النتائج أن الموقع الجغرافي لليبيا أسهم في تعزيز اتصالها بالقوى والمجتمعات المتوسطية، وأن الموانئ والقنصليات والتجارة والجاليات الأجنبية أدت دورًا مهمًا في تشكيل هذه العلاقات، كما بيّنت أن تصاعد التنافس الأوروبي، ولا سيّما النفوذ الإيطالي، مهّد للغزو سنة 1911م، فتحولت العلاقات من التبادل والتواصل إلى السيطرة الاستعمارية المباشرة، وأدى الاحتلال إلى إعادة توجيه الاقتصاد، وتوسيع الاستيطان، ومصادرة الأراضي، وزيادة هجرة الليبيين، وتخلص الدراسة إلى أن العلاقات الليبية المتوسطية مثّلت شبكة مترابطة من المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انتهت مرحلة السيطرة الإيطالية المباشرة عليها سنة 1943م.

الكلمات المفتاحية :ليبيا، دول حوض البحر المتوسط، العهد العثماني، الاحتلال الإيطالي، العلاقات السياسية، العلاقات الاقتصادية، العلاقات الاجتماعية.

Abstract

This study examines the relations between Libya and the Mediterranean countries during the Second Ottoman period and the Italian occupation from 1835 to 1943, focusing on their political, economic, and social dimensions. It adopts the historical-analytical method, supported by descriptive and comparative approaches. The findings show that Libya's geographical location strengthened its connections with Mediterranean powers and societies, while ports, consulates, trade, and foreign communities played a significant role in shaping these relations. The study also demonstrates that growing European rivalry, particularly Italian influence, paved the way for the 1911 invasion, transforming relations from exchange and interaction into direct colonial domination. The occupation redirected the economy, expanded settlement, confiscated land, and increased Libyan migration. The study concludes that Libyan-Mediterranean relations formed an

interconnected network of political, economic, and social interests until the end of direct Italian control in 1943.

Keywords: Libya, Mediterranean Countries, Ottoman Period, Italian Occupation, Political Relations, Economic Relations, Social Relations.

المقدمة

احتلت ليبيا موقعًا جغرافيًا متميزًا في وسط الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، الأمر الذي جعلها على اتصال مستمر بالدول والمجتمعات المطلة على هذا البحر، وأسهم في تكوين شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطورت بتطور الظروف التاريخية التي مرت بها البلاد، ولم يكن البحر المتوسط حاجزًا يفصل ليبيا عن محيطها، بل مثّل مجالًا للحركة والاتصال والتجارة وتبادل المصالح والتأثيرات بين شمال أفريقيا وجنوب أوروبا وشرق المتوسط.

وقد اكتسبت العلاقات الليبية مع دول حوض البحر المتوسط أهمية واضحة خلال العهد العثماني، إذ كانت ليبيا جزءًا من الدولة العثمانية، وفي الوقت نفسه تمتعت بموقع جعل موانئها ومدنها الساحلية على اتصال مباشر بعدد من القوى المتوسطية، وتنوعت هذه العلاقات بين الاتصالات السياسية والدبلوماسية، والتبادل التجاري وحركة السفن والموانئ، وانتقال الأفراد والجماعات بين ضفتي البحر المتوسط، كما تأثرت بطبيعة التنافس بين القوى الأوروبية ومصالحها السياسية والاقتصادية في شمال أفريقيا.

وشهد القرن التاسع عشر توسعًا في حجم التدخل الأوروبي في المنطقة، وتزايد النشاط التجاري والقنصلي للدول المتوسطية في المدن الليبية، خاصة طرابلس وبنغازي، وأصبحت العلاقات الخارجية أكثر تأثرًا بالتنافس الاستعماري الأوروبي، في الوقت الذي حاولت فيه الإدارة العثمانية المحافظة على وجودها السياسي وتعزيز سيطرتها على البلاد، وقد انعكس هذا الوضع على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، من خلال ازدياد حركة التجارة والهجرة ووجود الجاليات والقناصل والتجار الأجانب، وارتباط الأسواق الليبية بصورة متزايدة بموانئ البحر المتوسط.

ومثّل الاحتلال الإيطالي لليبيا سنة 1911م تحولًا رئيسًا في طبيعة هذه العلاقات، إذ لم تعد إيطاليا مجرد دولة متوسطية تربطها بليبيا مصالح تجارية وسياسية، بل تحولت إلى قوة استعمارية سعت إلى إخضاع البلاد ودمجها في مشروعها التوسعي، وقد ترتب على الاحتلال تغير في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين ليبيا ومحيطها المتوسطي، كما تأثرت حركة السكان والتجارة والهجرة والعلاقات مع الدول المجاورة بالمقاومة الليبية والسياسات الاستعمارية الإيطالية والتحولات الدولية التي شهدتها المنطقة.

ولم تقتصر العلاقات الليبية المتوسطية على الجانب السياسي والعسكري، بل امتدت إلى مجالات اقتصادية واجتماعية متعددة؛ فقد أسهمت الموانئ والتجارة البحرية في ربط المدن الليبية بأسواق المتوسط، كما أسهم انتقال التجار والبحارة والجاليات والمهاجرين في إيجاد روابط اجتماعية وثقافية بين ليبيا وعدد من المجتمعات المتوسطية، ولذلك فإن دراسة هذه العلاقات تحتاج إلى الجمع بين أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعدم الاقتصار على العلاقات الرسمية أو الأحداث العسكرية وحدها.

وتسعى هذه الدراسة، انطلاقًا من ذلك، إلى تتبع طبيعة العلاقات بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط خلال العهد العثماني والاحتلال الإيطالي، وتحليل أبرز صورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبيان التحولات التي طرأت عليها بين المرحلتين، ومدى تأثرها بالموقع الجغرافي لليبيا وبالتنافس الدولي والمصالح الاقتصادية وحركة السكان عبر البحر المتوسط.

أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الدوافع العلمية والتاريخية، يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولًا: الأهمية الجغرافية لليبيا باعتبارها دولة مطلة على البحر المتوسط، وما ترتب على هذا الموقع من اتصال مستمر بالدول والمجتمعات الواقعة على ضفتيه، وتأثير ذلك في مسار علاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانيًا: أهمية دراسة العلاقات الليبية المتوسطية خلال العهد العثماني، لما شهدته هذه المرحلة من تزايد الاتصالات الدبلوماسية والتجارية والقنصلية بين ليبيا وعدد من دول حوض البحر المتوسط.

ثالثًا: الحاجة إلى تتبع أثر التنافس الأوروبي في البحر المتوسط على ليبيا، خاصة خلال القرن التاسع عشر، وبيان انعكاس المصالح السياسية والاقتصادية للدول الأوروبية على الأوضاع الداخلية والخارجية للبلاد.

رابعًا: أهمية الاحتلال الإيطالي بوصفه مرحلة أحدثت تحولًا كبيرًا في طبيعة علاقة ليبيا بمحيطها المتوسطي، إذ انتقلت إيطاليا من دولة ترتبط بليبيا بعلاقات تجارية وسياسية إلى قوة استعمارية سعت إلى السيطرة المباشرة على البلاد.

خامسًا: الرغبة في إبراز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للعلاقات الليبية بدول البحر المتوسط، وعدم حصر الدراسة في الأحداث السياسية والعسكرية، من خلال تناول التجارة والموانئ والجاليات والهجرة وحركة السكان والتبادل بين المجتمعات المتوسطية.

سادسًا: أهمية المقارنة بين طبيعة العلاقات خلال العهد العثماني وما طرأ عليها خلال الاحتلال الإيطالي، بما يساعد على فهم التحولات التي شهدها موقع ليبيا داخل المجال المتوسطي، ومدى تأثر هذه العلاقات بالتغيرات السياسية والاقتصادية التي عرفتها المنطقة.

مشكلة البحث

ارتبطت ليبيا منذ قرون طويلة بمجال البحر المتوسط بحكم موقعها الجغرافي واتصال موانئها ومسالكها التجارية بعدد من الدول والمجتمعات المطلة على هذا البحر، وقد اتخذت هذه العلاقات خلال العهد العثماني صورًا متعددة شملت الاتصال السياسي والدبلوماسي، والتبادل التجاري، وحركة السفن والأفراد والجاليات، كما تأثرت بالتنافس بين القوى الأوروبية وبمحاولات الدولة العثمانية المحافظة على نفوذها في شمال أفريقيا.

ومع تزايد التدخل الأوروبي خلال القرن التاسع عشر، تغيرت طبيعة العلاقات بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط بصورة تدريجية، وأصبحت المصالح الاقتصادية والقنصلية والسياسية أكثر حضورًا في المدن والموانئ الليبية، ثم جاء الاحتلال الإيطالي سنة 1911م ليحدث تحولًا جوهريًا في هذه العلاقات، إذ انتقلت ليبيا من الارتباط بالدولة العثمانية والتعامل مع القوى المتوسطية من خلال التجارة والدبلوماسية إلى الخضوع لمشروع استعماري إيطالي أثّر في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من أهمية البحر المتوسط في تاريخ ليبيا، فإن كثيرًا من الدراسات تناولت جانبًا محددًا من العلاقات، مثل الصراع العثماني الأوروبي، أو الاحتلال الإيطالي، أو التجارة البحرية، في حين تحتاج العلاقات الليبية مع دول الحوض إلى دراسة تجمع بين أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوضح أوجه الاستمرار والتحول بين العهد العثماني وفترة الاحتلال الإيطالي.

ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في محاولة الكشف عن طبيعة العلاقات التي ربطت ليبيا بدول حوض البحر المتوسط خلال المرحلتين، والعوامل التي أثرت فيها، ومدى انعكاس التحولات السياسية والاستعمارية على أبعادها المختلفة.

السؤال الرئيس

ما طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط خلال العهد العثماني والاحتلال الإيطالي، وما أبرز التحولات التي طرأت عليها؟

الأسئلة الفرعية

1. ما طبيعة العلاقات السياسية بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط خلال العهد العثماني والاحتلال الإيطالي، وما العوامل التي أثرت في تطورها؟

2. كيف تطورت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط خلال المرحلتين، وما دور الموانئ وحركة التجارة والمصالح الأوروبية في ذلك؟
3. ما أبرز مظاهر العلاقات الاجتماعية بين ليبيا ومجتمعات حوض البحر المتوسط، وكيف أثرت الهجرة والجاليات وحركة السكان والتحولات الاستعمارية في هذه العلاقات؟

أهمية الدراسة

أولًا: الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تناولها العلاقات بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط من منظور تاريخي يجمع بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدل الاقتصار على جانب واحد منها، كما تسهم الدراسة في توضيح طبيعة موقع ليبيا داخل المجال المتوسطي، وبيان مدى تأثر علاقاتها الخارجية بالتغيرات التي شهدتها المنطقة خلال العهد العثماني وفترة الاحتلال الإيطالي.

وتكتسب الدراسة أهمية إضافية من محاولتها الربط بين مرحلتين تاريخيتين متعاقبتين؛ الأولى ارتبطت بالحكم العثماني وما صاحبه من علاقات دبلوماسية وتجارية وقنصلية مع القوى المتوسطية، والثانية ارتبطت بالاحتلال الإيطالي وما أحدثه من تحولات في طبيعة هذه العلاقات وفي حركة التجارة والسكان والجاليات.

ثانيًا: الأهمية التاريخية

تتمثل الأهمية التاريخية للدراسة في إلقاء الضوء على دور البحر المتوسط في تشكيل جانب مهم من تاريخ ليبيا الحديث، باعتباره مجالًا للاتصال والتبادل والتنافس بين قوى متعددة، كما تساعد الدراسة على فهم تأثير التنافس الأوروبي والمصالح الاستعمارية في ليبيا، ومدى انعكاس ذلك على علاقاتها مع الدول المجاورة والمجتمعات الواقعة على ضفتي البحر المتوسط.

وتبرز أهمية الدراسة كذلك في الكشف عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت العلاقات السياسية، مثل حركة التجار والسفن والجاليات والهجرة وانتقال السكان، وما نتج عن ذلك من تداخلات وعلاقات امتدت آثارها إلى المجتمع الليبي خلال المرحلتين محل الدراسة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

1. التعرف على طبيعة العلاقات السياسية بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط خلال العهد العثماني والاحتلال الإيطالي، وبيان أهم العوامل المؤثرة فيها.
2. تحليل تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط، مع إبراز دور الموانئ وحركة السفن والأسواق والمصالح الأوروبية.
3. بيان أهم مظاهر العلاقات الاجتماعية بين ليبيا ومجتمعات البحر المتوسط، من خلال دراسة حركة السكان والجاليات والهجرة والتواصل بين المجتمعات المختلفة.
4. توضيح أثر التنافس الأوروبي والاحتلال الإيطالي في إعادة تشكيل العلاقات الليبية المتوسطية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.
5. الكشف عن أوجه الاستمرار والتغير في العلاقات بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط عند الانتقال من العهد العثماني إلى مرحلة الاحتلال الإيطالي.

الدراسات السابقة

1- دراسة علي أحمد علي وخالد مصباح الناصري (2024)، بعنوان: "العلاقات الليبية الفرنسية خلال العهد العثماني الثاني 1835-1911م"

تناولت الدراسة العلاقات الليبية الفرنسية خلال العهد العثماني الثاني، وركزت على تطورها في ظل تصاعد التنافس الاستعماري الأوروبي في شمال أفريقيا، كما تناولت النشاط القنصلي الفرنسي في طرابلس الغرب، واهتمام فرنسا بالمناطق الصحراوية الليبية بعد احتلالها الجزائر سنة 1830م، وما ارتبط بذلك من بعثات استكشافية ومحاولات للسيطرة على طرق القوافل والمواقع الاستراتيجية.

وأوضحت الدراسة أن السياسة الفرنسية تجاه ليبيا لم تقتصر على العلاقات الدبلوماسية، بل ارتبطت بمشروع توسع استعماري في شمال أفريقيا والصحراء، وأن القناصل والبعثات الاستكشافية أدوا دورًا في تعزيز النفوذ الفرنسي، كما بينت أثر التنافس الفرنسي البريطاني وموقف فرنسا من الحركة السنوسية، وإجراءات الدولة العثمانية لمواجهة التغلغل الفرنسي، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في توضيح أحد أهم أبعاد العلاقات السياسية بين ليبيا وإحدى القوى المتوسطية خلال القرن التاسع عشر.[1]

2- دراسة عفاف عيسى (2024)، بعنوان: "التجارة البحرية في طرابلس الغرب في العهد العثماني الأول (1551-1711م): دراسة تاريخية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التجارة البحرية في طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الأول، وبيان دور الموانئ في ربط الإيالة بالدول الأوروبية والمجتمعات المطلة على البحر المتوسط، وتناولت حركة الصادرات والواردات، وتنوع السلع المتبادلة، إضافة إلى دور السلطات المحلية في تنظيم النشاط التجاري.

وتوصلت الدراسة إلى أن موانئ طرابلس الغرب أدت دورًا حيويًا في تنشيط العلاقات التجارية مع الدول الأوروبية، وأن حكام الإيالة عقدوا اتفاقيات سياسية ساعدت على تنظيم حركة التجارة وتأمين المصالح المتبادلة، كما أبرزت دور العملة والوكالات البحرية في تسهيل المعاملات التجارية، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في تحليل البعد الاقتصادي للعلاقات الليبية المتوسطية خلال العهد العثماني. [2]

3- دراسة سامية ساسي (2025)، بعنوان: "تأثيرات الجاليات الأجنبية في طرابلس الغرب أواخر العهد العثماني الثاني 1835-1911م"

تناولت الدراسة الوجود الأجنبي في طرابلس الغرب خلال أواخر العهد العثماني الثاني، مع التركيز على الجاليات الإيطالية والمالطية والإنجليزية والفرنسية وغيرها، ودرست أثر هذه الجاليات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأظهرت الدراسة أن الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية ساعدت على ازدياد استقرار الأجانب في طرابلس الغرب وممارستهم أنشطة تجارية وتعليمية وثقافية متنوعة، كما أسست الجاليات مدارس ومؤسسات ساعدت على نشر لغاتها وثقافاتها، وكان الوجود الإيطالي بصفة خاصة أحد العوامل التي دعمت تزايد النفوذ الإيطالي في البلاد قبل الاحتلال سنة 1911م، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في بيان البعد الاجتماعي للعلاقات بين ليبيا ومجتمعات حوض المتوسط، وعلاقته بالتحولات السياسية والاستعمارية.[3]

4- دراسة محمد سالم علي سالم (2026)، بعنوان: "التحولات الاقتصادية في ليبيا خلال فترة الاستعمار الإيطالي 1911-1943م"

تناولت الدراسة أهم التحولات التي طرأت على الاقتصاد الليبي خلال فترة الاحتلال الإيطالي، وركزت على السياسات الاستعمارية الرامية إلى إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بما يخدم أهداف إيطاليا ومشروعها الاستيطاني.

وأوضحت الدراسة أن الإدارة الإيطالية عملت على مصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان الزراعي وتطوير بعض الموانئ والطرق والمنشآت، إلا أن هذه المشروعات كانت مرتبطة في جانب كبير منها بخدمة المصالح العسكرية والاستيطانية الإيطالية، كما أدت السياسات الاقتصادية إلى تهميش السكان الليبيين وإضعاف عدد من أنماط الإنتاج التقليدية وربط الاقتصاد المحلي

بدرجة أكبر بالاقتصاد الإيطالي، وتفيد هذه الدراسة في المقارنة بين طبيعة العلاقات الاقتصادية المتوسطية خلال العهد العثماني وتحولها بعد الاحتلال إلى علاقة استعمارية غير متكافئة. [4]

5- دراسة نجمي ميلود أبوبكر الفنطازي (2026)، بعنوان: "معتقلات الإبادة الإيطالية في ليبيا (1929–1934م): دراسة في الآثار الاجتماعية"

ركزت الدراسة على الآثار الاجتماعية لسياسة المعتقلات والتهجير التي اتبعتها السلطات الإيطالية في ليبيا، وانتقلت من تناول المعتقلات بوصفها جزءًا من العمليات العسكرية إلى تحليل نتائجها الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى أن سياسات التهجير والتجميع القسري أدت إلى إضعاف البنى الاجتماعية التقليدية والإضرار بالاقتصاد الرعوي وتفكيك عدد من الروابط المحلية، فضلًا عن الخسائر البشرية وانتشار الفقر والمرض، وأشارت الدراسة في جانب آخر إلى أن تجربة المعاناة المشتركة داخل المعتقلات أسهمت في تقوية الشعور بالمصير المشترك بين قطاعات من المجتمع الليبي، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في توضيح التحولات الاجتماعية الناتجة عن الاحتلال الإيطالي، وأثر السياسة الاستعمارية في حركة السكان والعلاقات الاجتماعية داخل ليبيا ومع محيطها. [5]

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من عرض الدراسات السابقة أنها تناولت جوانب متعددة من علاقات ليبيا بمحيطها الخارجي خلال العهد العثماني والاحتلال الإيطالي، إلا أن كل دراسة ركزت على جانب أو مرحلة أو دولة محددة، ولم تتناول العلاقات الليبية بدول حوض البحر المتوسط بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مجتمعة.

فقد ركزت دراسة علي أحمد علي وخالد مصباح الناصري (2024) على العلاقات الليبية الفرنسية خلال العهد العثماني الثاني، وأبرزت أثر التنافس الاستعماري الفرنسي والنشاط القنصلي والبعثات الاستكشافية في تطور هذه العلاقات، وتفيد هذه الدراسة في فهم البعد السياسي للعلاقات الليبية بإحدى القوى الأوروبية المتوسطية، إلا أن نطاقها اقتصر على فرنسا وعلى الجانب السياسي بصورة أساسية.

واهتمت دراسة عفاف عيسى (2024) بالتجارة البحرية في طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الأول، وأوضحت دور الموانئ والاتفاقيات السياسية في تنشيط التبادل التجاري بين إيالة طرابلس وعدد من الدول الأوروبية، وتقترب هذه الدراسة بصورة مباشرة من البعد الاقتصادي للبحث الحالي، غير أنها تركز على مرحلة زمنية مبكرة ولا تمتد إلى العهد العثماني الثاني أو الاحتلال الإيطالي.

واتجهت دراسة سامية ساسي (2025) إلى الجانب الاجتماعي والاقتصادي من خلال تناول الجاليات الأجنبية في طرابلس الغرب خلال أواخر العهد العثماني الثاني، وأبرزت حضور الجاليات الإيطالية والمالطية والفرنسية والإنجليزية، وتأثيرها في النشاط التجاري والتعليم والثقافة، وتفيد هذه الدراسة في بيان أن العلاقات المتوسطية لم تكن علاقات رسمية بين الدول فقط، بل شملت انتقال الأشخاص واستقرار الجاليات والتفاعل الاجتماعي والثقافي.

وفيما يتعلق بفترة الاحتلال الإيطالي، ركزت دراسة محمد سالم علي سالم (2026) على التحولات الاقتصادية التي أحدثها الاستعمار الإيطالي، وأوضحت انتقال جانب من الاقتصاد الليبي إلى نمط يخدم المشروع الاستيطاني والاستعماري، وما ترتب على ذلك من مصادرة الأراضي وتطوير بعض الموانئ والطرق وربط النشاط الاقتصادي بالمصالح الإيطالية.

وتناولت دراسة نجمي ميلود أبوبكر الفنطازي (2026) الآثار الاجتماعية للمعتقلات الإيطالية، وأبرزت ما أحدثته سياسات التهجير والتجميع القسري من تغيرات في البناء الاجتماعي والاقتصادي للسكان، وتفيد هذه الدراسة في توضيح النتائج الاجتماعية للسياسة الاستعمارية الإيطالية، إلا أن موضوعها يركز على المعتقلات ولا يتناول العلاقات الليبية المتوسطية في صورتها الأوسع.

وتتفق الدراسات السابقة، في مجملها، على إبراز أهمية الموقع الليبي واتصال البلاد بالقوى الأوروبية، وتأثير المصالح السياسية والاقتصادية والاستعمارية في تطور علاقاتها الخارجية، كما تكشف عن تداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أسهم النشاط التجاري والقنصلي والجاليات الأجنبية في تمهيد الطريق أمام ازدياد النفوذ الأوروبي، ولا سيّما النفوذ الإيطالي.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة؛ لأنها لا تقتصر على دولة متوسطية واحدة أو مجال محدد من العلاقات، وإنما تسعى إلى جمع الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن دراسة تاريخية واحدة، مع تتبع أوجه الاستمرار والتحول بين العهد العثماني ومرحلة الاحتلال الإيطالي.

الفجوة البحثية

تتمثل الفجوة البحثية في أن الدراسات السابقة، على أهميتها، عالجت العلاقات الليبية الخارجية بصورة جزئية؛ فمنها ما تناول العلاقات مع دولة أوروبية معينة، ومنها ما ركز على التجارة البحرية أو الجاليات الأجنبية، ومنها ما تناول التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال الاحتلال الإيطالي، دون الربط الشامل بين هذه الجوانب في إطار العلاقات بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط.

كما أن الدراسات التي تناولت العهد العثماني لم تتبع في معظمها هذه العلاقات حتى مرحلة الاحتلال الإيطالي في إطار واحد يسمح بالكشف عن أوجه الاستمرار والتغير، في حين أن دراسة المرحلتين معًا تساعد على تفسير كيفية تحول بعض العلاقات الاقتصادية والقنصلية والثقافية الأوروبية من أدوات للتبادل والاتصال إلى وسائل للنفوذ السياسي، ثم إلى السيطرة الاستعمارية المباشرة في الحالة الإيطالية.

وتسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال دراسة العلاقات بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط وفق ثلاثة أبعاد مترابطة هي: العلاقات السياسية، والعلاقات الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية، مع تتبع كل بعد خلال العهد العثماني ثم الاحتلال الإيطالي، بما يسمح بالمقارنة بين المرحلتين وبيان أهم التحولات التي طرأت على مكانة ليبيا وعلاقاتها داخل المجال المتوسطي.

كما تتميز الدراسة بمحاولة عدم اختزال العلاقات المتوسطية في الصراع السياسي أو الاستعمار، وإنما تتناول كذلك حركة التجارة والموانئ والجاليات والهجرة وانتقال السكان والتأثيرات الاجتماعية، بما يقدم صورة أكثر شمولًا لطبيعة الروابط التي جمعت ليبيا بمحيطها المتوسطي خلال الفترة محل الدراسة.

حدود الدراسة

أولًا: الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط خلال العهد العثماني والاحتلال الإيطالي، مع تناول الجوانب العسكرية بقدر ارتباطها المباشر بهذه العلاقات.

ثانيًا: الحدود المكانية

تتمثل الحدود المكانية في ليبيا وعلاقاتها بأبرز دول وقوى حوض البحر المتوسط ذات التأثير في موضوع الدراسة، ولا سيّما الدولة العثمانية وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا ومالطا.

ثالثًا: الحدود الزمانية

تمتد الحدود الزمانية من العهد العثماني، مع التركيز على العهد العثماني الثاني (1835–1911م)، إلى نهاية السيطرة الإيطالية على ليبيا سنة 1943م.

رابعًا: الحدود البشرية

تشمل الحدود البشرية المسؤولين والقيادات السياسية والقناصل والتجار والبحارة والجاليات والمهاجرين والسكان المحليين المرتبطين بالعلاقات الليبية المتوسطية خلال الفترة محل الدراسة.

المنهج المتبع

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع تطور العلاقات بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط خلال العهد العثماني والاحتلال الإيطالي، وجمع المعلومات المتعلقة بالأحداث والاتفاقيات والأنشطة التجارية والقنصلية والاجتماعية، ثم تحليلها للكشف عن العوامل التي أثرت في طبيعة هذه العلاقات والتحولات التي طرأت عليها.

كما تستفيد الدراسة من المنهج الوصفي في عرض مظاهر العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووصف حركة التجارة والموانئ والجاليات والهجرة وانتقال السكان، إلى جانب الاستفادة من **المنهج المقارن** عند بيان أوجه الاستمرار والتغير بين العهد العثماني ومرحلة الاحتلال الإيطالي.

خطة البحث

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى ثلاثة مباحث، يرتبط كل مبحث بسؤال من الأسئلة الفرعية، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: العلاقات السياسية بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط

المبحث الثالث: العلاقات الاجتماعية بين ليبيا ومجتمعات حوض البحر المتوسط

المبحث الأول: العلاقات السياسية بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط

فرض الموقع الجغرافي لليبيا على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ارتباطًا مستمرًا بالقوى والدول المطلة عليه، وأكسبها أهمية استراتيجية تجاوزت حدودها المحلية؛ إذ مثّلت نقطة اتصال بين المغرب والمشرق العربيين، وبين البحر المتوسط وعمق القارة الأفريقية، وقد انعكست هذه المكانة على طبيعة العلاقات السياسية التي ربطت طرابلس الغرب والدولة العثمانية من جهة، والدول الأوروبية المتوسطية من جهة أخرى، ولا سيّما فرنسا وإيطاليا وبريطانيا، إضافة إلى العلاقات الوثيقة مع تونس بحكم الجوار والانتماء إلى المجال المغاربي والمتوسطي. (6)

واتسمت هذه العلاقات بالتغير تبعًا لموازين القوى في البحر المتوسط، فخلال العهد العثماني الثاني 1835–1911م كانت ليبيا جزءًا من الدولة العثمانية، ولذلك ظلت السيادة السياسية والعلاقات الرسمية الخارجية مرتبطة بالباب العالي، مع وجود تمثيل قنصلي أوروبي ونشاط دبلوماسي مباشر في طرابلس وبنغازي، ومع تصاعد التنافس الاستعماري الأوروبي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تحولت العلاقات تدريجيًا من التمثيل السياسي والقنصلي والتعاون والمنافسة إلى محاولات واضحة للتغلغل والنفوذ.

ووصل هذا التحول إلى ذروته عندما نجحت إيطاليا في الحصول على موافقات وتفاهمات مع القوى الأوروبية الكبرى بشأن ليبيا، ثم بدأت الحرب الإيطالية العثمانية سنة 1911م، ومنذ ذلك التاريخ دخلت العلاقات الليبية المتوسطية مرحلة مختلفة، أصبحت فيها القضية الليبية جزءًا من التوازنات والصراعات الدولية في البحر المتوسط، وانتقل جانب من النشاط السياسي من الإدارة العثمانية إلى القيادات الوطنية والحركة السنوسية التي تعاملت مع إيطاليا وبريطانيا وغيرها من القوى وفق متطلبات المقاومة والتفاوض.

المطلب الأول: العلاقات السياسية والدبلوماسية خلال العهد العثماني

أعادت الدولة العثمانية سنة 1835م فرض سيطرتها المباشرة على طرابلس الغرب بعد انتهاء حكم الأسرة القرمانلية، ومن ثم أصبحت الولاية جزءًا أكثر ارتباطًا بالنظام السياسي والإداري للدولة العثمانية، غير أن هذا التحول لم يؤد إلى تقليص اهتمام القوى الأوروبية بليبيا، بل تزايد حضورها السياسي والقنصلي نتيجة موقع البلاد ومصالح التجارة والمنافسة على مناطق النفوذ في شمال أفريقيا.

أولًا: طبيعة العلاقات الدبلوماسية والتمثيل القنصلي الأوروبي

أعطى موقع ليبيا في وسط الساحل الجنوبي للبحر المتوسط أهمية خاصة للموانئ الليبية، ولا سيّما طرابلس وبنغازي، ويشير يونس حسن محمد إلى أن ليبيا شكلت منطقة استراتيجية في شمال أفريقيا وحلقة اتصال بين المغرب والمشرق، فضلًا عن اتصالها المباشر بالبحر المتوسط وطرق التجارة الصحراوية، وهو ما جعلها موضع اهتمام القوى الأوروبية خلال القرن التاسع عشر. (7)

وقد استمر وجود القناصل الأوروبيين في طرابلس خلال العهد العثماني الثاني، وأدت القنصليات وظائف لم تقتصر على رعاية المصالح التجارية والرعايا الأجانب، بل أصبحت قنوات لمتابعة الأوضاع السياسية المحلية وإرسال المعلومات إلى الحكومات الأوروبية، ومع تزايد التنافس الاستعماري، اتسع الدور السياسي لبعض القناصل، وأصبح نشاطهم يرتبط بمحاولات توسيع النفوذ وحماية المصالح الوطنية لدولهم.

وتبرز فرنسا مثالًا واضحًا على ذلك؛ إذ تشير دراسة علي أحمد علي وخالد مصباح الناصري إلى أن التمثيل القنصلي الفرنسي في طرابلس الغرب أدى دورًا سياسيًا متزايدًا خلال العهد العثماني الثاني، وأن الاهتمام الفرنسي بليبيا ازداد بصورة أكبر بعد احتلال الجزائر سنة 1830م، ثم امتد إلى المناطق الجنوبية والصحراوية والطرق التي تربط ليبيا بوسط أفريقيا. (8)

ولم يكن الاهتمام الفرنسي بالحدود والمناطق الصحراوية منفصلًا عن مشروعها الاستعماري في الجزائر وتونس، فقد سعت فرنسا إلى تأمين المناطق الواقعة تحت نفوذها ومراقبة حركة السكان والقوافل والقوى المحلية، كما أدى انتشار الحركة السنوسية في الصحراء إلى إدخال عامل جديد في الحسابات الفرنسية؛ إذ نظرت إليها فرنسا بوصفها قوة قادرة على التأثير في القبائل والمناطق الواقعة بين ليبيا والمستعمرات الفرنسية في شمال ووسط أفريقيا. (9)

وارتبط اهتمام بريطانيا بليبيا بالموقع الاستراتيجي للبحر المتوسط وطريقها إلى مصر والمشرق، كما كان لها تمثيل قنصلي في طرابلس ومصالح تجارية وسياسية، وقد جعل التنافس بين بريطانيا وفرنسا، ثم صعود إيطاليا دولةً متوسطية جديدة، من طرابلس الغرب منطقة مراقبة مستمرة لدى القوى الأوروبية، حتى وإن ظلت السيادة القانونية للدولة العثمانية قائمة.

ويتضح من ذلك أن القنصلية الأوروبية في ليبيا لم تكن مؤسسة تجارية وإدارية فقط، وإنما أدت دورًا في نقل المعلومات وحماية النفوذ ومراقبة المنافسين، الأمر الذي جعل العلاقات السياسية خلال العهد العثماني الثاني أكثر اتصالًا بالتوازنات العامة في البحر المتوسط.

ثانيًا: العلاقات الليبية التونسية وأثر الجوار السياسي

مثّلت تونس أحد أهم أطراف العلاقات الإقليمية لطرابلس الغرب بحكم الجوار الجغرافي والروابط القبلية والاجتماعية ووقوع البلدين ضمن المجال العثماني في مرحلة تاريخية طويلة، وقد تداخلت العلاقات الرسمية بين الإدارة في طرابلس والحكم الحسيني في تونس مع شبكة واسعة من الاتصالات بين السكان والقبائل والقيادات المحلية.

وأظهرت حركة الشيخ غومة المحمودي في القرن التاسع عشر هذا التداخل بصورة واضحة، إذ امتدت تحركاته بين الأراضي الليبية والتونسية والجزائرية، واستفاد من الروابط الاجتماعية والقبلية التي تجاوزت الحدود السياسية، وتوضح دراسة محمد امحمد الطوير أن حركة غومة لم تكن حدثًا ليبيًا داخليًا منعزلًا، بل ارتبطت بتواصل واسع بين سكان الجنوب التونسي والجزائري والليبي، وظلت آثار هذه العلاقات ممتدة من خلال المصاهرة والاستقرار والتنقل بين المناطق. (10)

كما أسهمت الأزمات السياسية في كل من ليبيا وتونس في تقوية مظاهر الدعم المتبادل في بعض الفترات، وقد تناولت سعاد محمد الجفال العلاقات الليبية التونسية خلال العهد العثماني الثاني، وأظهرت أن هذه العلاقات شملت إلى جانب الجانب السياسي اتصالات اقتصادية واجتماعية، فضلًا عن دور الوكلاء والقناصل في دعم التواصل بين الطرفين. (11)

وشكل الاحتلال الفرنسي لتونس سنة 1881م تحولًا مهمًّا في طبيعة هذه العلاقات؛ إذ أصبحت الحدود الليبية التونسية حدًا يفصل بين ولاية عثمانية ومنطقة خاضعة للحماية الفرنسية، ولم تعد العلاقة بين الطرفين، نتيجة هذا التحول، محصورة في اتصال سلطتين محليتين، بل دخل العامل الفرنسي مباشرة في قضايا الحدود وحركة السكان والقبائل والمهاجرين.

وقد لجأ عدد من التونسيين الرافضين للوجود الفرنسي إلى الأراضي الليبية، كما أصبحت طرابلس وبعض المناطق الغربية مجالًا لحركة الأفراد والجماعات بين البلدين، وأدت هذه التطورات إلى زيادة حساسية الدولة العثمانية تجاه النشاط الفرنسي غرب ليبيا، وربطت الدفاع عن حدود الولاية بصورة أوضح بالصراع العثماني الفرنسي في شمال أفريقيا. (12)

وبذلك تكشف العلاقات الليبية التونسية أن المجال المتوسطي لم يكن مكوّنًا من علاقات بين دول متباعدة فحسب، وإنما شمل علاقات جوار مباشرة تتداخل فيها السياسة بالقبيلة والهجرة والمصالح المحلية، كما أن وقوع تونس تحت السيطرة الفرنسية جعل هذه العلاقات جزءًا من المواجهة الأوسع بين الدولة العثمانية والمشروع الاستعماري الأوروبي.

ثالثًا: تصاعد التنافس الفرنسي والإيطالي وتمهيد الطريق للاحتلال

شهدت العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر تحولًا مهمًّا في العلاقات المتوسطية المرتبطة بليبيا، بعد أن سيطرت فرنسا على الجزائر سنة 1830م ثم تونس سنة 1881م، بينما احتلت بريطانيا مصر سنة 1882م، وبذلك أصبحت طرابلس الغرب من المناطق القليلة في شمال أفريقيا التي ظلت تحت السيادة العثمانية، في وقت دخلت فيه إيطاليا ميدان المنافسة الاستعمارية متأخرة عن بريطانيا وفرنسا.

وأثار الاحتلال الفرنسي لتونس استياء إيطاليا، التي كانت تنظر إلى تونس باعتبارها مجالًا محتملًا لتوسعها بسبب قربها الجغرافي وكثرة الجالية الإيطالية فيها، وبعد نجاح فرنسا في فرض الحماية على تونس، اتجه الاهتمام الإيطالي بصورة أكبر نحو ليبيا، باعتبارها المنطقة التي يمكن أن تحقق فيها إيطاليا طموحها الاستعماري في شمال أفريقيا.

ولم تكن إيطاليا قادرة على احتلال ليبيا دون الحصول على قدر من القبول الدولي؛ ولذلك بدأت دبلوماسيتها في بناء شبكة من التفاهمات مع القوى الأوروبية الكبرى، وتبين دراسة الحواس غربي أن إيطاليا استطاعت خلال الفترة الممتدة من نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الحصول على موافقة أو عدم اعتراض بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا وروسيا على تحركها المستقبلي في ليبيا، من خلال سلسلة من الاتفاقات والتفاهمات الدولية. (13)

وكان التفاهم مع فرنسا من أهم هذه الخطوات، إذ سعت باريس وروما إلى تسوية خلافاتهما في شمال أفريقيا، وفي مقابل قبول إيطاليا بحرية الحركة الفرنسية في المغرب، حصلت على اعتراف فرنسي بمصالحها في طرابلس الغرب، وقد أسهمت هذه التسوية في تقليل أحد أهم العوائق التي كانت تواجه المشروع الإيطالي.(14)

وارتبط موقف بريطانيا، في المقابل، بالمحافظة على مصالحها في مصر وشرق المتوسط ومنع الإخلال بالتوازن القائم بصورة تضر بمصالحها، وقد وفرت التفاهمات الإيطالية مع القوى الكبرى لإيطاليا هامشًا سياسيًا متزايدًا، حتى أصبحت الحكومة الإيطالية قبيل سنة 1911م أكثر اطمئنانًا إلى أن غزو ليبيا لن يؤدي إلى تدخل عسكري أوروبي مباشر ضدها.

ويؤكد تيموثي تشايلدز أن التحضير الدبلوماسي الإيطالي للاستيلاء على طرابلس وبرقة سبق الحرب بسنوات طويلة، وأن الدبلوماسية الإيطالية سعت إلى عزل الدولة العثمانية سياسيًا بشأن ممتلكاتها في شمال أفريقيا، مستفيدة من ضعف الدولة ومن انشغال القوى الكبرى بتسوية مصالحها المتبادلة. (15)

ولم يكن الاحتلال الإيطالي في سنة 1911م، في ضوء هذا المسار، نتيجة قرار مفاجئ؛ بل كان خاتمة لتحول طويل في العلاقات السياسية المتوسطية؛ إذ تراجعت قدرة الدولة العثمانية على حماية الولاية، بينما نجحت إيطاليا في تحويل التنافس مع القوى الأوروبية إلى تفاهمات تسمح لها بالانفراد بليبيا.

يكشف هذا المسار أن العلاقات السياسية الليبية خلال العهد العثماني الثاني مرت بمرحلتين متداخلتين؛ فقد استمر في البداية النشاط الدبلوماسي والقنصلي المعتاد مع القوى المتوسطية، واستمرت علاقات الجوار والتواصل مع تونس، غير أن التوسع الاستعماري الفرنسي والبريطاني والإيطالي أعاد تشكيل هذه العلاقات تدريجيًا، ومع مطلع القرن العشرين أصبحت ليبيا جزءًا من عملية إعادة تقسيم مناطق النفوذ في البحر المتوسط وشمال أفريقيا، وهو ما مهّد للانتقال من العلاقات السياسية والقنصلية إلى الاحتلال العسكري المباشر.

المطلب الثاني: التحولات السياسية في العلاقات المتوسطية خلال الاحتلال الإيطالي

بدأ الاحتلال الإيطالي لليبيا سنة 1911م مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات السياسية المتوسطية؛ فقد تحولت إيطاليا من إحدى الدول التي لها مصالح وقنصلية وجالية داخل الأراضي الليبية إلى قوة استعمارية تسعى إلى فرض السيادة المباشرة، وأصبحت الدولة العثمانية في الجانب المقابل طرفًا في حرب مع إيطاليا، بينما اتخذت بقية القوى الأوروبية مواقف ترتبط بمصالحها وبالتوازن السياسي في البحر المتوسط.

ولم يؤد انتهاء الحرب العثمانية الإيطالية سنة 1912م إلى استقرار العلاقات السياسية بصورة نهائية، لأن المقاومة الليبية استمرت، ثم أدت الحرب العالمية الأولى إلى إعادة إدخال بريطانيا والدولة العثمانية وقوى أخرى بصورة مباشرة في القضية الليبية، خاصة من خلال الحركة السنوسية في برقة.

أولًا: الغزو الإيطالي سنة 1911م والموقف الدولي

أرسلت الحكومة الإيطالية في سبتمبر 1911م إنذارًا إلى الدولة العثمانية يتعلق بطرابلس الغرب وبرقة، ثم أعلنت الحرب بعد رفض الدولة العثمانية المطالب الإيطالية، وقد اعتقدت إيطاليا أن تفوقها البحري والعسكري سيمكنها من احتلال البلاد في فترة قصيرة، إلا أن المقاومة العثمانية الليبية أدت إلى إطالة أمد الحرب وتحويلها إلى أزمة دبلوماسية وعسكرية أوسع. (16)

وكان الموقف الدولي عاملًا مهمًّا في الحسابات الإيطالية؛ فقد سبق الحرب حصول إيطاليا على تفاهمات مع عدد من القوى الكبرى، ولذلك لم تواجه معارضة أوروبية جماعية تحول دون تنفيذ الغزو، وتوضح دراسة الحواس غربي أن بناء هذه التحالفات والتفاهمات مثّل عنصرًا أساسيًّا في مقدمات الاحتلال، إذ ضمن لإيطاليا بدرجة كبيرة حياد القوى التي كان من الممكن أن تعرقل مشروعها. (17)

ولم يكن من مصلحة فرنسا الدخول في مواجهة مع إيطاليا بعد التفاهمات التي عقدها البلدان حول شمال أفريقيا، بينما كانت بريطانيا حريصة على استمرار التوازن في المتوسط وحماية وضعها في مصر، وهكذا أصبحت القضية الليبية مثالًا واضحًا على ارتباط مصير إحدى مناطق الدولة العثمانية بالتفاهمات بين القوى الأوروبية.

ويظهر تحليل تشايلدز لمسار الحرب أن الصراع تجاوز ميدان القتال في ليبيا؛ إذ سعت إيطاليا إلى الضغط على الدولة العثمانية عسكريًا وسياسيًا، بينما حاولت الحكومة العثمانية الاستفادة من الوساطات الدولية وتجنب الاعتراف الصريح بالسيادة الإيطالية، وقد استمر الجمود الدبلوماسي عدة أشهر قبل الوصول إلى المفاوضات النهائية. (18)

وانتهت الحرب بتوقيع اتفاق أوشي في أكتوبر 1912م، المرتبط بصلح لوزان، في ظل ظروف دولية ازدادت تعقيدًا بسبب اقتراب اندلاع حرب البلقان، وقد اضطرت الدولة العثمانية إلى إنهاء الحرب مع إيطاليا لتتمكن من توجيه مواردها نحو الخطر المتزايد في البلقان، وهو ما أحدث تحولًا كبيرًا في وضع ليبيا السياسي. (19)

غير أن انتهاء الحرب بين الدولتين لم يعنِ انتهاء المقاومة الليبية، كما لم يعنِ قبول السكان بالسيادة الإيطالية؛ فبعد انسحاب الموظفين والقوات العثمانية الرسمية، انتقل العبء الأكبر في عدد من المناطق إلى القوى والقيادات المحلية، وهو ما غيّر شكل العلاقات السياسية مع إيطاليا والدول المجاورة.

ثانيًا: الحرب العالمية الأولى وتداخل المصالح العثمانية والبريطانية والإيطالية

أعادت الحرب العالمية الأولى القضية الليبية إلى قلب التنافس الدولي، فقد دخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا، في حين كانت بريطانيا تسيطر على مصر، ثم انضمت إيطاليا إلى دول الحلفاء سنة 1915م، وأصبح موقع ليبيا بين الممتلكات الإيطالية ومصر الخاضعة للنفوذ البريطاني عاملًا يزيد من أهمية الحركة السنوسية وموقفها السياسي.

وبرز السيد أحمد الشريف السنوسي بوصفه أحد أهم الفاعلين السياسيين في برقة، إذ تعرض لضغوط عثمانية وألمانية للمشاركة في الحرب ضد البريطانيين على الحدود المصرية، وسعت بريطانيا، في البداية، إلى المحافظة على قدر من الحياد السنوسي، وتجنبت إغلاق جميع قنوات الاتصال معه، لأنها كانت تدرك تأثيره في القبائل والمناطق الحدودية. (20)

وتوضح دراسة سالم فرج عبد القادر السويدي أن الدبلوماسية البريطانية حاولت إقناع أحمد الشريف بعدم الاستجابة للضغوط العثمانية الألمانية الموجهة نحو مهاجمة مصر، وأن السلطات البريطانية استخدمت المراسلات والوفود والاتصالات السياسية في محاولة للمحافظة على استقرار حدودها الغربية، إلا أن تطور الحرب انتهى إلى المواجهة بين السنوسيين والقوات البريطانية في مصر. (21)

وأدت نتائج تلك المواجهات إلى تحول في قيادة الحركة السنوسية، إذ برز محمد إدريس السنوسي واتجه إلى سياسة تقوم بصورة أكبر على التفاوض مع البريطانيين والإيطاليين، وقد مثّل هذا التغير تحولًا مهمًّا في العلاقات السياسية الليبية المتوسطية، لأن المقاومة في برقة لم تعد تواجه إيطاليا عسكريًا فقط، بل دخلت في علاقات تفاوضية مع دولتين من القوى الفاعلة في البحر المتوسط.

وهكذا أصبحت ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى نقطة تقاطع بين أربعة أطراف رئيسة: الدولة العثمانية، وإيطاليا، وبريطانيا، والقوى الوطنية السنوسية، ولم تكن العلاقات بين هذه الأطراف ثابتة، بل تغيرت بحسب مسار الحرب والظروف العسكرية والاقتصادية داخل برقة.

ثالثًا: مفاوضات الزويتينة واتفاق عكرمة والتحول نحو الدبلوماسية السياسية

بعد تراجع قوات أحمد الشريف وانسحابه من مناطق المواجهة مع البريطانيين، تولى محمد إدريس السنوسي دورًا سياسيًا أكثر وضوحًا، ورأى أن الظروف تقتضي التفاوض مع بريطانيا وإيطاليا من أجل وقف العمليات العسكرية وتأمين وضع برقة.

وتوضح دراسة الزرقاء سالم محمد حسين أن السيد إدريس سعى سنة 1916م إلى الاجتماع بالبريطانيين لمناقشة وقف الحرب والسماح بمرور الإمدادات عبر الحدود المصرية، غير أن الحكومة البريطانية اشترطت مشاركة ممثلين إيطاليين في المفاوضات، حتى لا يؤدي أي اتفاق منفرد بينها وبين السنوسيين إلى الإضرار بعلاقتها مع إيطاليا التي كانت قد أصبحت حليفتها في الحرب العالمية الأولى. (22)

وعُقد اجتماع الزويتينة في 25 يوليو 1916م بحضور ممثلين عن السنوسية وبريطانيا وإيطاليا، وبدأت من خلاله مرحلة من المفاوضات استمرت إلى سنة 1917م، ولم تكن المفاوضات سهلة بسبب اختلاف أهداف الأطراف؛ فإيطاليا أرادت الاعتراف بسيادتها، بينما سعى إدريس إلى المحافظة على الاستقلال الفعلي للمناطق الداخلية وتأمين وضع الحركة السنوسية.

وانتهت هذه الاتصالات إلى اتفاق عكرمة سنة 1917م، الذي أسهم في وقف جانب من العمليات العسكرية وتنظيم العلاقة بين السنوسية وكل من بريطانيا وإيطاليا، وتكمن أهمية الاتفاق في أنه جعل القيادة المحلية الليبية طرفًا مباشرًا في تفاوض دولي مع قوتين أوروبيتين، وهو تحول مهم مقارنة بالعهد العثماني الذي كانت فيه الدولة العثمانية الطرف الرسمي في العلاقات الخارجية. (23)

وقد أعطت تلك الاتفاقات لإدريس السنوسي مساحة أوسع للحركة السياسية، كما اعترفت عمليًا بوجود قوة محلية لا تستطيع إيطاليا تجاهلها في إدارة برقة، ومن هنا بدأت المقاومة السياسية والتفاوضية توازي المقاومة العسكرية، وأصبحت العلاقات مع القوى المتوسطية وسيلة تستخدمها القيادات الليبية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلال والحماية في ظل اختلال ميزان القوى.

واستمر البحر المتوسط يمثل عاملًا رئيسًا في القضية الليبية خلال فترة ما بين الحربين؛ فقد ارتبطت السياسات الإيطالية في ليبيا بالتوجه الفاشي نحو تحويل البحر المتوسط إلى مجال للنفوذ الإيطالي، بينما حافظت بريطانيا على اهتمامها بمصر والطريق البحري نحو قناة السويس، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية أصبحت الأراضي الليبية إحدى أهم ساحات الصراع بين إيطاليا وبريطانيا في شمال أفريقيا، وانتهت العمليات العسكرية في مطلع سنة 1943م بسقوط السيطرة الإيطالية على البلاد ودخول طرابلس وبرقة تحت الإدارة العسكرية البريطانية، بينما خضع فزان للإدارة الفرنسية. (24)

ويتضح من ذلك أن الاحتلال الإيطالي لم يؤد إلى إنهاء علاقات ليبيا السياسية بدول حوض المتوسط، بل أعاد تشكيلها بصورة أكثر تعقيدًا، فقد أصبحت إيطاليا قوة احتلال، وتحولت بريطانيا من قوة تراقب الوضع الليبي إلى طرف مباشر في التفاوض والصراع، بينما استمر تأثير فرنسا في المناطق المحيطة بليبيا وفي الصحراء، وظلت الدولة العثمانية حاضرة في القضية حتى الحرب العالمية الأولى رغم انتهاء سيادتها الرسمية سنة 1912م.

كما يتبين أن القيادات الليبية استطاعت تدريجيًا الانتقال من الاعتماد على الدولة العثمانية في العلاقات الدولية إلى ممارسة أشكال من العمل السياسي المباشر، كما ظهر في مفاوضات الحركة السنوسية مع بريطانيا وإيطاليا، ويرى الباحث أن هذا التحول يمثل أحد أهم النتائج السياسية لفترة الاحتلال؛ فقد أدت ظروف المقاومة والحرب الدولية إلى ظهور خبرة تفاوضية لدى القوى الوطنية الليبية، وأصبحت القضية الليبية مرتبطة بدرجة متزايدة بموازين القوى المتوسطية والدولية.

وتكشف العلاقات السياسية بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط، في مجملها، خلال العهد العثماني والاحتلال الإيطالي عن انتقال واضح من مرحلة كانت فيها ليبيا جزءًا من المنظومة السياسية العثمانية، وتتفاعل مع الدول المتوسطية أساسًا عبر القنوات القنصلية والجوار السياسي، إلى مرحلة أصبحت فيها البلاد موضوعًا للتنافس الاستعماري والاتفاقات الدولية، ومع الاحتلال الإيطالي لم تعد العلاقات متكافئة، لكنها أفرزت في المقابل أشكالًا جديدة من الدبلوماسية الوطنية والتفاوض، وهو ما مهّد لاحقًا لتحول القضية الليبية من قضية استعمارية إلى قضية سياسية دولية.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط

مثّلت العلاقات الاقتصادية أحد أكثر جوانب الاتصال بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط استمرارية خلال العهد العثماني والاحتلال الإيطالي، إذ جعل الموقع الجغرافي للبلاد وموانئها الممتدة على الساحل الجنوبي للمتوسط منها حلقة اتصال بين الأسواق الأفريقية الداخلية والأسواق الأوروبية، وقد ارتبطت التجارة البحرية بالتجارة الصحراوية، فكانت بعض السلع القادمة من أواسط أفريقيا تصل إلى موانئ طرابلس وبنغازي لتنتقل منها إلى الأسواق المتوسطية، في حين استقبلت الموانئ الليبية المنتجات الأوروبية والمواد المصنعة التي أعيد توزيع جزء منها داخل البلاد وفي المناطق الصحراوية.

واتسعت أهمية الموانئ الليبية خلال العهد العثماني مع تطور الملاحة وازدياد عدد السفن وارتباط طرابلس وبنغازي وغيرها من الموانئ بعدد من المراكز المتوسطية، وتوضح دراسة متخصصة في النشاط الاقتصادي للموانئ الليبية خلال العهد العثماني الثاني أن النشاط البحري أسهم في توسع التجارة الداخلية والخارجية، وأن ليبيا أقامت علاقات تجارية مع إيطاليا وبريطانيا وألمانيا واليونان وغيرها، كما اشتهرت صادراتها بسلع مثل الحلفاء والإسفنج والمنتجات الحيوانية وغيرها. (25)

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأ العامل الاقتصادي يتحول تدريجيًا من وسيلة للتبادل التجاري إلى أداة للنفوذ السياسي، ولا سيّما في الحالة الإيطالية؛ إذ استخدمت إيطاليا المؤسسات المالية والتجارية والاستثمارات لزيادة حضورها داخل البلاد قبل الاحتلال سنة 1911م، وبعد الاحتلال أعيد توجيه الاقتصاد بصورة أكثر وضوحًا لخدمة المصالح

الإيطالية، وتغير اتجاه التجارة الخارجية، واتسعت سياسة الاستيطان الزراعي ومصادرة الأراضي، مما أحدث تحولًا في طبيعة العلاقات الاقتصادية الليبية المتوسطية.

المطلب الأول: التجارة والموانئ والتبادل الاقتصادي خلال العهد العثماني الثاني

ارتبط النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال العهد العثماني الثاني بموقع البلاد بين البحر المتوسط وعمق القارة الأفريقية، وهو ما جعل التجارة البحرية والتجارة الصحراوية عنصرين متكاملين في حركة الاقتصاد، وقد أسهم امتداد الساحل الليبي ووجود عدد من الموانئ الطبيعية في ربط الأسواق المحلية بموانئ ودول البحر المتوسط، كما انتقلت عبر هذه الموانئ سلع قادمة من الداخل الليبي ومن طرق القوافل الصحراوية إلى الأسواق الأوروبية. (26)

وتؤكد الدراسات المتخصصة في التجارة البحرية خلال الفترة 1860–1911م أن الموانئ الليبية أدت دورًا مهمًّا في توسيع النشاط التجاري الخارجي، وأن تطور الملاحة وارتفاع حركة السفن ساعدا على زيادة ارتباط ليبيا بعدد من الأسواق المتوسطية، خاصة مع استقرار الأوضاع نسبيًا خلال مراحل من العهد العثماني الثاني. (27)

أولًا: دور الموانئ الليبية في الاتصال بالأسواق المتوسطية

مثّلت الموانئ الليبية أحد أهم منافذ الاتصال الاقتصادي بدول البحر المتوسط، وقد احتل ميناء طرابلس موقعًا رئيسًا نتيجة ارتباطه بالعاصمة الإدارية وأهميته في استقبال السفن والتجار والسلع القادمة من أوروبا، بينما ازدادت أهمية ميناء بنغازي بسبب موقعه في شرق البلاد وصلاته بالداخل البرقاوي وبالموانئ الواقعة في شرق المتوسط.

وتشير دراسة النشاط الاقتصادي للموانئ الليبية إلى أن الاستقرار السياسي النسبي خلال العهد العثماني الثاني أسهم في تطور التجارة البحرية، خاصة عبر ميناءي طرابلس وبنغازي، كما أدى ازدياد عدد السفن وتطور الملاحة إلى تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية، وأقامت ليبيا خلال هذه المرحلة علاقات تجارية مع عدد من الدول الأوروبية، من بينها إيطاليا وبريطانيا وألمانيا واليونان. (28)

كما تؤكد الدراسات المتخصصة في ميناء بنغازي أن نشاطه التجاري تطور خلال العهد العثماني الثاني، مستفيدًا من موقع المدينة ومن اتصالها بالمناطق الزراعية والرعوية في برقة، ومن قربها النسبي من مصر واليونان وجزر البحر المتوسط، وقد جعل ذلك الميناء أحد المراكز الرئيسة لحركة السلع في شرق ليبيا. (29)

ولم تكن أهمية الموانئ مقتصرة على التجارة وحدها، بل أصبحت مراكز يتجمع فيها التجار والوكلاء والقناصل وأصحاب السفن، وأدى هذا النشاط إلى توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين ليبيا ومجتمعات البحر المتوسط.

ويمكن القول، استنادًا إلى ما سبق، إن الموانئ شكّلت البنية الأساسية التي اعتمد عليها الاتصال الاقتصادي الخارجي، وربطت المدن الساحلية بالأسواق الأوروبية، كما أسهمت في نقل السلع بين الداخل الليبي والمجال المتوسطي.

ثانيًا: الصادرات والواردات واتجاهات التبادل التجاري

اتسمت التجارة الليبية خلال العهد العثماني الثاني بتنوع السلع المتبادلة، فقد صدرت البلاد عددًا من المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الأولية، في حين استوردت السلع المصنعة والأقمشة والمواد الغذائية وغيرها من المنتجات الأوروبية.

وتوضح دراسة أحلام الطاهر الأحرش أن ليبيا تعاملت تجاريًا قبيل الاحتلال الإيطالي مع عدد من الدول والمناطق، من بينها إيطاليا وبريطانيا ومالطا وفرنسا والنمسا وألمانيا وتونس وكريت، وهو ما يدل على اتساع دائرة العلاقات التجارية وعدم اقتصارها على سوق واحدة. (30)

وكانت **الحلفاء** من المنتجات التي اكتسبت أهمية اقتصادية بسبب الطلب الأوروبي عليها واستخدامها في الصناعة، إلى جانب الإسفنج والجلود والصوف والماشية والتمور وبعض المنتجات الزراعية، وفي المقابل دخلت إلى ليبيا الأقمشة والمنسوجات والسكر والأرز والدقيق وبعض الأدوات والمنتجات المصنعة. (31)

وقد أدى هذا النمط من التبادل إلى زيادة ارتباط الأسواق الليبية بالأسواق الأوروبية، إذ كان جانب كبير من الصادرات يتكون من المواد الأولية والمنتجات الزراعية والحيوانية، بينما كانت الواردات تضم نسبة مهمة من السلع المصنعة.

كما تأثرت التجارة البحرية بتغير مسارات التجارة الصحراوية خلال أواخر القرن التاسع عشر، فقد أدت السيطرة الأوروبية على مناطق واسعة من شمال ووسط أفريقيا وتطور طرق النقل البديلة إلى تراجع نسبي لبعض المسارات التقليدية التي كانت تربط طرابلس بوسط القارة، وهو ما زاد أهمية الاتصال البحري المباشر بدول المتوسط. (32)

ويظهر من ذلك أن العلاقات الاقتصادية الليبية المتوسطية اتجهت في أواخر العهد العثماني إلى مزيد من الارتباط بالأسواق الأوروبية، وأن التجارة البحرية بدأت تكتسب أهمية أكبر مقارنة ببعض الأنشطة التجارية الصحراوية التقليدية.

ثالثًا: التغلغل الاقتصادي الإيطالي وتحول التجارة إلى أداة للنفوذ

شهدت السنوات الأخيرة من العهد العثماني الثاني تغيرًا مهمًا في طبيعة الحضور الاقتصادي الإيطالي داخل ليبيا، فلم تعد إيطاليا تكتفي بالتجارة العادية، بل بدأت تستخدم المؤسسات الاقتصادية والاستثمارات باعتبارها أدوات تساعد على زيادة النفوذ والتهيئة للسيطرة السياسية.

وكان إنشاء **مصرف روما** من أبرز مظاهر هذا التغلغل، فقد عمل المصرف على تقديم القروض للأهالي مقابل رهن الأراضي، وأسهم عجز بعض المدينين عن السداد في انتقال ملكية أجزاء من الأراضي إلى المصرف أو الجهات المرتبطة به، كما توسع نشاطه في عدد من المجالات الاقتصادية، ولم يقتصر على الأعمال المصرفية وحدها. (33)

وتشير دراسة الأحرش إلى أن نشاط مصرف روما شمل إنشاء المطاحن والمنشآت المرتبطة بالحلفاء وبعض المشروعات الصغيرة، إلى جانب التوسع في شراء الأراضي وتقديم القروض، وقد أسهم ذلك في تكوين قاعدة اقتصادية إيطالية داخل البلاد قبل الاحتلال العسكري المباشر. (34)

كما توسع النشاط الإيطالي جغرافيًا من خلال المؤسسات والشركات والوكالات التجارية، وامتد إلى طرابلس وبنغازي ومصراتة والخمس وزليتن ودرنة وغيرها، وارتبط هذا التوسع بخطوط الملاحة التي عززت الاتصال بين ليبيا وإيطاليا ومالطا والإسكندرية. (35)

ويكشف هذا النشاط عن أن الاقتصاد أصبح أداة مرتبطة مباشرة بالمشروع السياسي الإيطالي؛ إذ إن التوسع في المصارف والتجارة والاستثمار وامتلاك الأراضي ساعد على خلق مصالح إيطالية متنامية داخل ليبيا، واستخدم لاحقًا لتبرير المطالبة بحماية تلك المصالح.

كما حاولت السلطات العثمانية في المراحل الأخيرة وضع قيود على نشاط مصرف روما والحد من شراء الأراضي، إلا أن الإجراءات جاءت متأخرة ولم تتمكن من وقف التوسع الاقتصادي الإيطالي بصورة كاملة. (36)

وانتقلت العلاقة الاقتصادية بين ليبيا وإيطاليا، قبيل سنة 1911م، من مرحلة التبادل التجاري إلى مرحلة التغلغل المنظم، وهو ما يوضح الترابط بين الاقتصاد والسياسة في التمهيد للاحتلال.

وتؤكد المعطيات السابقة أن التجارة والموانئ أدت دورًا أساسيًّا في ربط ليبيا بدول البحر المتوسط خلال العهد العثماني الثاني، فقد أتاحت الموانئ حركة واسعة للصادرات والواردات، وأسهمت في اتصال الأسواق الليبية بعدد من الدول الأوروبية والمتوسطية، بينما أدى تراجع بعض طرق التجارة الصحراوية إلى زيادة الاعتماد على التجارة البحرية.

كما يتبين أن السنوات الأخيرة من العهد العثماني شهدت تحولًا في طبيعة هذه العلاقات، خاصة مع صعود النفوذ الاقتصادي الإيطالي، فقد تجاوز الحضور الإيطالي النشاط التجاري التقليدي، وأصبح يقوم على المصارف والاستثمارات وشراء الأراضي والمشروعات الاقتصادية، وهو ما جعل التغلغل الاقتصادي إحدى أهم المراحل التي سبقت الاحتلال العسكري سنة 1911م.

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية وربط ليبيا بالمصالح الإيطالية والمتوسطية خلال الاحتلال

أحدث الاحتلال الإيطالي لليبيا سنة 1911م تحولًا جوهريًا في طبيعة العلاقات الاقتصادية التي ربطت البلاد بدول حوض البحر المتوسط، فبعد أن كانت التجارة الخارجية خلال العهد العثماني الثاني موزعة بين عدد من الأسواق والموانئ المتوسطية، أصبحت الإدارة الاستعمارية تسعى تدريجيًا إلى توجيه النشاط الاقتصادي الليبي نحو إيطاليا وربط موارد البلاد وموانئها وطرقها بالسوق الإيطالية.

ولم تكن السياسة الاقتصادية الإيطالية منفصلة عن المشروع الاستعماري؛ فقد استهدفت توفير المواد الأولية للدولة المحتلة، وتحويل ليبيا إلى سوق للمنتجات الإيطالية، إلى جانب إقامة مشروع استيطاني زراعي يقوم على الاستيلاء على الأراضي وإعادة توزيعها على المستوطنين، وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل البنية الاقتصادية بما يخدم المصالح الاستعمارية أكثر من احتياجات السكان المحليين. (37)

أولًا: توجيه التجارة الليبية نحو السوق الإيطالية

سعت إيطاليا منذ السنوات الأولى للاحتلال إلى تقليص استقلال التجارة الليبية وربطها بصورة أوثق بالاقتصاد الإيطالي، وقد تمثل ذلك في إلغاء التعامل بالعملة العثمانية، وإدخال الليرة الإيطالية، وتوجيه التجار المحليين إلى الأسواق الإيطالية، إلى جانب إنشاء شبكة من الطرق وخطوط الملاحة التي تربط الساحل الليبي بجنوب أوروبا. (38)

كما اهتمت الإدارة الإيطالية بالموانئ باعتبارها أداة رئيسة في تنفيذ سياستها التجارية، وشملت أعمال التطوير موانئ طرابلس وبنغازي ودرنة، بهدف تسهيل انتقال السلع والأشخاص وربط المستعمرة بمراكز الاقتصاد الإيطالي، وتشير دراسة بدرية عبدالجليل إلى أن تكلفة المشروعات المرتبطة بهذه الموانئ خلال السنوات الأولى للاحتلال بلغت مبالغ كبيرة من الليرات الإيطالية، وهو ما يعكس المكانة التي احتلتها الموانئ في المشروع الاستعماري. (39)

ولم يؤد هذا التوجه إلى انقطاع التجارة بصورة كاملة عن بقية دول حوض المتوسط؛ فقد استمرت حركة السلع بين ليبيا ومصر وتونس وفرنسا واليونان وغيرها، خاصة عبر موانئ برقة، إلا أن إيطاليا وضعت هذه العلاقات تحت رقابتها، ولم تسمح بقيام علاقات تجارية خارجية إلا وفق الشروط والمعاهدات التي توافق عليها الإدارة الاستعمارية. (40)

وتظهر درجة ارتباط التجارة الليبية بإيطاليا بصورة واضحة في بيانات سنة 1913م، إذ تشير الدراسة إلى أن معظم الصادرات كانت تتجه نحو السوق الإيطالية، وأنها بلغت نحو 75% من حجم التجارة الخارجية، وكان من أبرزها المنتجات الحيوانية والحناء والمنتجات الصوفية والخضروات والشعير. (41)

واستمرت التجارة الخارجية في برقة عبر الموانئ والمنافذ البرية، وتوجهت الصادرات إلى إيطاليا ومصر واليونان وفرنسا ورومانيا وغيرها، وهو ما يبين استمرار وجود شبكة متوسطية متعددة الأطراف، غير أن هذه الشبكة أصبحت تعمل في ظل سيطرة الإدارة الإيطالية على الجمارك والموانئ وشروط التصدير والاستيراد. (42)

ولم تلغِ إيطاليا العلاقات التجارية الليبية مع المجال المتوسطي؛ بل أعادت تنظيمها بحيث أصبحت السوق الإيطالية المركز الرئيس، بينما خضعت العلاقات مع الأسواق الأخرى لرقابة السلطة الاستعمارية ومصالحها.

ثانيًا: الاستيطان الزراعي ومصادرة الأراضي

مثّل الاستيطان الزراعي أحد أهم المحاور الاقتصادية للمشروع الإيطالي في ليبيا، إذ ارتبط الاحتلال منذ بدايته بفكرة الاستفادة من الأراضي الزراعية ونقل أعداد من المزارعين الإيطاليين للاستقرار فيها، وقد سبقت ذلك دراسات وتقارير إيطالية تناولت خصوبة الأراضي وإمكانات الزراعة، وأسهمت في تعزيز تصور ليبيا بوصفها مجالًا للاستيطان الزراعي. (43)

واتجهت السلطات الإيطالية بعد الاحتلال إلى مصادرة مساحات من الأراضي وتخصيصها للمشروعات الزراعية والمستوطنين، وتبين دراسة سعد ارحومة المبروك اشميسة أن المساحات التي استولت عليها القوات الإيطالية خلال السنوات 1911–1925م بلغت عشرات الآلاف من الهكتارات، وأن جانبًا منها أعيد توزيعه على المزارعين والمستوطنين الإيطاليين. (44)

كما رافقت هذه السياسة تسهيلات مالية واسعة، حيث مُنحت للمستوطنين قروض للتحسينات الزراعية وقروض عقارية وقروض لتسيير المشروعات، وتكشف البيانات التي أوردتها الدراسة عن تخصيص عشرات الملايين من الليرات الإيطالية لهذه القروض، وهو ما يعكس حجم الدعم الرسمي الذي وفرته الإدارة للمشروع الاستيطاني. (45)

وفي منتصف الثلاثينيات أصبحت عملية الاستيطان أكثر تنظيمًا من خلال مؤسسات وشركات تولت استصلاح الأراضي وبناء المستوطنات واستقبال المهاجرين القادمين من إيطاليا، ومن أبرز هذه المؤسسات شركة **الأنتي** التي كُلفت سنة 1934م بإقامة عدد من المستوطنات الزراعية، إلى جانب مؤسسات أخرى وظفتها السلطات في تنفيذ مشروع الاستيطان. (46)

ولم يكن الاستصلاح الزراعي موجهًا في المقام الأول إلى تحسين أوضاع المزارع الليبي، بل ارتبط بتهيئة الأرض لتسليمها إلى المستوطنين الإيطاليين، وتظهر بعض المشروعات ذلك بوضوح؛ ففي مشروع الكراريم استُصلحت آلاف الهكتارات وقُسمت إلى مزارع سُلمت في نهاية الثلاثينيات إلى مزارعين إيطاليين، دون أن يستفيد منها المزارعون الليبيون. (47)

كما شهد مشروع الدافنية انتزاع الأراضي من أصحابها وتسليمها إلى شركة استيطانية لتقسيمها واستصلاحها، ثم توزيعها على مستوطنين إيطاليين، وتكرر النمط نفسه في مناطق أخرى، حيث اجتمعت مصادرة الأرض مع الاستصلاح والتمويل والاستيطان في عملية واحدة تخدم هدف إحلال المستوطن الأوروبي في المجال الزراعي الليبي. (48)

ويكشف ذلك أن الاستيطان الزراعي لم يكن مجرد مشروع اقتصادي لتحسين الإنتاج، وإنما ارتبط بإعادة توزيع ملكية الأرض وخلق بنية اجتماعية واقتصادية جديدة تضع المستوطن الإيطالي في موقع أكثر قوة من السكان المحليين.

ثالثًا: المشروعات الاستعمارية ونتائجها على طبيعة العلاقات الاقتصادية المتوسطية

رافقت سياسة الاحتلال إقامة طرق وموانئ ومشروعات زراعية وخدمية أدخلت بعض أشكال البنية الحديثة إلى الاقتصاد الليبي، إلا أن أهدافها ارتبطت بدرجة كبيرة بخدمة الجيش والاستيطان وتسهيل السيطرة على الموارد ونقل المنتجات إلى السوق الإيطالية.

وتخلص دراسة حديثة للتحولات الاقتصادية خلال الفترة 1911–1943م إلى أن الإدارة الإيطالية أعادت تشكيل الاقتصاد المحلي ليتوافق مع الأهداف الاستعمارية؛ فتحول من اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الرعي والزراعة التقليدية إلى اقتصاد أكثر ارتباطًا بالمركز الاستعماري، مع إدخال أنماط إنتاج ومشروعات حديثة خُصص جانب كبير منها لخدمة المستوطنين الإيطاليين. (49)

وقد أدى إنشاء الطرق والموانئ إلى تسهيل حركة التجارة ونقل الإنتاج، لكنه ساعد في الوقت نفسه على ربط مناطق الاستيطان والمشروعات الزراعية بالساحل والأسواق الإيطالية، ولذلك يصعب فصل تطوير البنية التحتية عن الوظيفة العسكرية والاستيطانية التي أدتها خلال مرحلة الاحتلال.

كما سيطر الإيطاليون والشركات المرتبطة بهم على جوانب مهمة من حركة التصدير والاستيراد، وتشير دراسة بدرية عبدالجليل إلى وجود عدد من الشركات الإيطالية والأجنبية واليهودية التي شاركت في النشاط التجاري، إلا أن الشركات الإيطالية كانت تحظى بمكانة متميزة وتسهيلات ساعدتها على توسيع حضورها في السوق الليبية. (50)

ولم ينعكس التوسع الاقتصادي بصورة متكافئة على الليبيين والمستوطنين؛ فرغم حدوث تحسن نسبي في بعض الأنشطة التجارية والإنتاجية، ظل مردود جانب كبير من هذا التحسن يعود إلى الإيطاليين، بينما عانى عدد من السكان المحليين من تدني مستوى المعيشة والضرائب والرقابة والعمل بأجور منخفضة. (51)

كما أدت مصادرة الأراضي إلى آثار اجتماعية واقتصادية تجاوزت المجال الزراعي نفسه، فقد حُرم عدد من الليبيين من مصادر معيشتهم، وتحول بعضهم إلى عمال في المشروعات والمزارع التي أقيمت على الأراضي التي كانت تستخدمها الجماعات المحلية، بينما دفعت هذه السياسات آخرين إلى الهجرة خارج البلاد. (52)

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية تضررت شبكة التجارة والنقل، وتأثرت الطرق والموانئ بالأعمال العسكرية والألغام، وانخفضت حركة السفن وانتقال السلع، وبحلول سنة 1943م انتهى الاحتلال الإيطالي المباشر، تاركًا وراءه اقتصادًا أعيد تشكيله خلال أكثر من ثلاثة عقود وفق المصالح الاستعمارية. (53)

ويكشف التحليل السابق أن العلاقات الاقتصادية الليبية المتوسطية شهدت خلال الاحتلال الإيطالي تحولًا عميقًا مقارنة بالعهد العثماني الثاني، فقبل سنة 1911م كانت ليبيا ترتبط بمجموعة من الأسواق المتوسطية بصورة أكثر تنوعًا، بينما أصبحت إيطاليا بعد الاحتلال القوة التي تتحكم في الجزء الأكبر من السياسة التجارية وفي الموانئ والجمارك واتجاه الاستثمارات.

كما أسهم المشروع الاستيطاني في تحويل الأرض من مورد اقتصادي واجتماعي للسكان المحليين إلى أداة ضمن المشروع الاستعماري، إذ ارتبطت مصادرة الأراضي بالقروض والشركات والمستوطنات والهجرة الإيطالية المنظمة، ولم يكن الاقتصاد خلال هذه المرحلة، تبعًا لذلك، مستقلًا عن السياسة الاستعمارية، بل كان إحدى الوسائل الرئيسة لتثبيت الوجود الإيطالي.

ويرى الباحث أن أهم ما يميز هذه المرحلة هو انتقال العلاقة الاقتصادية بين ليبيا وإيطاليا من التغلغل الاقتصادي قبل سنة 1911م إلى السيطرة الاقتصادية المباشرة بعد الاحتلال؛ فقد أصبحت المؤسسات التي استخدمت سابقًا لتوسيع النفوذ جزءًا من نظام استعماري أشمل يتحكم في الأرض والتجارة والموانئ والاستثمارات.

وبذلك أصبح البحر المتوسط خلال فترة الاحتلال طريقًا رئيسًا لربط ليبيا بالاقتصاد الإيطالي، سواء من خلال حركة السلع أو رؤوس الأموال أو انتقال المستوطنين، مع استمرار علاقات تجارية محدودة مع دول أخرى، ويكشف هذا التحول عن الترابط الوثيق بين العلاقات الاقتصادية والتحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد، وهو ما يساعد على فهم حركة الجاليات والهجرة والاستيطان التي تناولها المبحث الثالث.

المبحث الثالث: العلاقات الاجتماعية بين ليبيا ومجتمعات حوض البحر المتوسط

لم تقتصر علاقات ليبيا بدول حوض البحر المتوسط خلال العهد العثماني الثاني والاحتلال الإيطالي على الجوانب السياسية والاقتصادية، بل كان لها أثر اجتماعي واضح تمثل في حركة الأشخاص والجاليات والتجار والمهاجرين وانتقال السكان بين ليبيا وعدد من مناطق جنوب أوروبا وشمال أفريقيا وشرق المتوسط، وقد ساعدت الموانئ والمدن الساحلية، وفي مقدمتها طرابلس وبنغازي، على تكوين بيئة اجتماعية أكثر تنوعًا نتيجة استقرار جماعات أجنبية ارتبط وجودها بالتجارة والقنصليات والعمل والخدمات. (54)

وشهدت مدينة طرابلس خلال العهد العثماني الثاني وجود عناصر سكانية متعددة، ضمت العرب واليهود والأوروبيين والأفارقة وغيرهم، وهو ما جعل المدينة مجالًا للتفاعل بين جماعات تختلف في أصولها وثقافاتها ودياناتها، ولم يؤد هذا التنوع إلى اندماج كامل بين جميع الجماعات، إذ احتفظت كل فئة بجانب من عاداتها وتقاليدها ومؤسساتها، إلا أن الأسواق والعمل والموانئ أوجدت مساحات يومية للتعامل والتواصل بينها. (55)

ومع الاحتلال الإيطالي سنة 1911م تغيرت طبيعة الحركة الاجتماعية بصورة جوهرية؛ فقد توسعت هجرة الليبيين إلى تونس ومصر وبلاد الشام وغيرها نتيجة الحرب والقمع ومصادرة الأراضي والتجنيد، في الوقت الذي ازداد فيه انتقال المستوطنين الإيطاليين إلى ليبيا ضمن مشروع استعماري منظم، وأصبحت حركة السكان، نتيجة هذا التحول، إحدى أهم مظاهر التحول في العلاقات الاجتماعية المتوسطية خلال هذه المرحلة.

المطلب الأول: الجاليات والهجرة وحركة السكان خلال العهد العثماني الثاني

ارتبط وجود الجاليات الأجنبية في ليبيا باتساع العلاقات التجارية والقنصلية خلال القرن التاسع عشر، خاصة في المدن الساحلية، وقد قدم أفراد هذه الجاليات لأسباب متعددة، من بينها التجارة والعمل والنشاط القنصلي، إلى جانب دوافع سياسية ارتبطت في بعض الحالات بالنفي أو الاضطرابات التي شهدتها بعض الدول الأوروبية.

أولًا: تنوع الجاليات الأجنبية في المدن الليبية

تكشف الدراسات المتعلقة بطرابلس الغرب في القرن التاسع عشر عن وجود جاليات أوروبية متعددة، من بينها الإيطاليون والإنجليز والفرنسيون واليونانيون والمالطيون والهولنديون والنمساويون والإسبان والألمان، فضلًا عن جماعات يهودية تمتعت بعض فئاتها بالحماية القنصلية الأوروبية. (56)

وقد استقر القسم الأكبر من هذه الجاليات في طرابلس بسبب مكانتها الإدارية والتجارية ووجود الميناء والقنصليات الأجنبية، بينما وجدت تجمعات أقل عددًا في بنغازي وغيرها من المدن الساحلية، وكان الحضور الأجنبي أكثر وضوحًا في الأوساط التجارية، حيث ارتبط التجار والوكلاء الأوروبيون بحركة الواردات والصادرات والخدمات المرتبطة بالميناء.

ويبين فتحي عطية محفوظ أن مجتمع طرابلس خلال العهد العثماني الثاني ضم عناصر عربية ويهودية وأوروبية وأفريقية، وأن هذه الجماعات شاركت في الحياة العامة للمدينة مع احتفاظها بخصائصها الثقافية والدينية، وقد أسهم ذلك في تكوين مجتمع حضري متنوع يختلف في تركيبته عن كثير من المناطق الداخلية. (57)

ولم يكن البحر المتوسط، في ضوء هذا التفاعل، مجرد مجال لحركة السلع؛ بل كان كذلك طريقًا لحركة الأشخاص واستقرار جماعات أجنبية داخل ليبيا، وهو ما أسهم في توسيع مظاهر الاتصال الاجتماعي بين السكان المحليين والمجتمعات المتوسطية.

ثانيًا: دوافع استقرار الجاليات وأشكال التفاعل الاجتماعي

لم يكن استقرار الجاليات الأجنبية ناتجًا عن عامل واحد؛ فقد ارتبطت الهجرة إلى طرابلس بالنشاط التجاري وبوجود فرص للعمل، بينما وصلت جماعات أخرى لأسباب سياسية أو بسبب الاضطرابات التي عرفتها بلدانها الأصلية، وتؤكد دراسة الصادق أمحمد السنوسي والأمين ميلاد إبراهيم أن قدوم هذه الجاليات جرى في أوقات مختلفة ولأسباب متفاوتة، كان من بينها الاختيار الشخصي والنفي والإبعاد السياسي. (58)

كما ساعد نظام الامتيازات الأجنبية والحماية القنصلية على استقرار عدد من الأوروبيين وتوسيع نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي، إذ وفرت القنصليات قدرًا من الحماية لرعاياها وسهلت معاملاتهم مع الإدارة العثمانية.

وكان التفاعل بين الجاليات والسكان المحليين أكثر وضوحًا في الأسواق والموانئ والحرف، حيث فرض النشاط الاقتصادي التعامل المباشر بين التجار والعمال والوكلاء والبحارة، كما أن طول إقامة بعض أفراد الجاليات أسهم في زيادة صلاتهم بالمجتمع المحلي، رغم استمرار الفوارق الدينية والثقافية والقانونية.

ولذلك يمكن القول إن المجتمع الحضري الليبي، وخاصة في طرابلس، شهد نمطًا من التعايش القائم على الاتصال اليومي مع استمرار الخصوصية الجماعية؛ فلم تختفِ الحدود الثقافية بين السكان، لكنها لم تمنع قيام علاقات اقتصادية واجتماعية مستمرة.

ثالثًا: الحضور الإيطالي وانتقاله من الوجود الاجتماعي إلى النفوذ الاستعماري

اكتسبت الجالية الإيطالية أهمية خاصة خلال العقود الأخيرة من العهد العثماني الثاني، إذ ارتبط وجودها التجاري والاجتماعي بتزايد الاهتمام الإيطالي بليبيا، ومع مرور الوقت لم يعد الحضور الإيطالي منفصلًا عن سياسة الدولة؛ فقد تداخل النشاط التجاري والمالي والثقافي مع مشروع أوسع لزيادة النفوذ داخل البلاد.

وكان هذا التحول واضحًا في السنوات التي سبقت سنة 1911م، إذ عملت المؤسسات الإيطالية على توسيع حضورها الاقتصادي والاجتماعي، واستفادت من وجود الجالية الإيطالية ومن صلاتها التجارية والثقافية، كما أسهمت المؤسسات المالية والمدارس والأنشطة الاجتماعية في زيادة حضور اللغة والثقافة الإيطالية بين أفراد الجالية وبعض المتعاملين معها.

ويكشف ذلك عن تحول مهم في العلاقات الاجتماعية المتوسطية؛ فقد بدأ الوجود الإيطالي باعتباره جزءًا من تعدد الجاليات الأجنبية داخل طرابلس، ثم أصبح تدريجيًا أحد الأدوات التي استخدمتها إيطاليا لتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي.

ولم يكن الاحتلال سنة 1911م منفصلًا تمامًا عن المرحلة السابقة؛ بل سبقته شبكة من المصالح والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والقنصلية التي هيأت لإيطاليا معرفة أوسع بالمجتمع الليبي وأوضاعه الداخلية.

وتشير المعطيات الاجتماعية السابقة إلى أن العلاقات خلال العهد العثماني الثاني اتسمت بتنوع الجماعات الأجنبية وتزايد الاتصال بين السكان المحليين والقادمين من دول المتوسط، وقد أدى وجود الجاليات إلى توسيع مجالات التفاعل في التجارة والعمل والخدمات، في حين حافظت الجماعات المختلفة على خصوصيتها الثقافية والدينية.

كما يتبين أن هذا التفاعل لم يكن متساويًا في جميع الحالات؛ فقد ارتبط بعض الوجود الأجنبي، وخاصة الإيطالي، بمصالح سياسية واقتصادية تطورت تدريجيًا إلى أدوات للتغلغل، وبذلك مثلت الجاليات أحد مظاهر الاتصال المتوسطي، لكنها أصبحت في أواخر العهد العثماني جزءًا من التحولات التي سبقت الاحتلال.

المطلب الثاني: التحولات الاجتماعية وحركة السكان خلال الاحتلال الإيطالي

أحدث الاحتلال الإيطالي اضطرابًا واسعًا في حركة السكان داخل ليبيا وخارجها، إذ دفعت العمليات العسكرية وسياسات القمع والاستيطان أعدادًا من الليبيين إلى الهجرة، بينما عملت إيطاليا في الاتجاه المقابل على استقدام المستوطنين وتوسيع وجودهم داخل البلاد.

وقد أدى هذا التغير إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية عبر البحر المتوسط؛ فالهجرة التي كانت ترتبط قبل الاحتلال بالتجارة والعمل أصبحت في كثير من الحالات وسيلة للهروب من الحرب والبحث عن الأمن، في الوقت الذي أصبح انتقال الإيطاليين إلى ليبيا جزءًا من سياسة استعمارية تدعمها الدولة.

أولًا: هجرة الليبيين نحو تونس ومصر وبلاد الشام

مثّلت تونس إحدى أهم وجهات المهاجرين الليبيين بعد سنة 1911م بسبب القرب الجغرافي ووجود روابط قديمة بين سكان غرب ليبيا والجنوب التونسي، كما اتجهت جماعات أخرى إلى مصر وسوريا ولبنان وتركيا والحجاز وغيرها من المناطق. (59)

وتعددت أسباب الهجرة، وكان العامل الاقتصادي من أبرزها؛ فقد أدت سياسات الاحتلال إلى تراجع النشاط التجاري والزراعي، وطرد عدد من الليبيين من الأراضي الخصبة، وتحويل بعضهم إلى عمال بأجور محدودة، كما اتسعت سياسة الاستيلاء على الأراضي ومنحها للمستوطنين الإيطاليين، مما أفقد قطاعات من السكان مصادر رزقهم الأساسية. (60)

وأضيف إلى ذلك أثر الجفاف والجوع، وسياسات القمع والملاحقة والتجنيد الإجباري، وتشير دراسة ابتسام عون إلى أن بعض الليبيين اضطروا إلى الهجرة هربًا من الاعتقال أو التجنيد في حروب خارج حدود البلاد، بينما اتجه آخرون إلى دول الجوار بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاسية. (61)

ولم تكن الهجرة مقتصرة على المجاهدين أو السياسيين؛ فقد شملت التجار والعلماء والطلبة والأدباء والعمال والفلاحين وغيرهم، مع ارتفاع نسبة الفئات العاملة والزراعية، كما استقرت الجماعات المهاجرة في مناطق مختلفة من تونس، خاصة الوسط والشمال والجنوب. (62)

وتشير بعض التقديرات التي أوردتها دراسة عون إلى اختلاف واضح في تحديد أعداد المهاجرين، بسبب صعوبة الإحصاء وحركة السكان المستمرة؛ فبعض التقديرات رفع العدد إلى عشرات الآلاف، بينما أظهرت إحصاءات فرنسية أرقامًا أقل، وهو ما يقتضي التعامل بحذر مع الأرقام وعدم اعتبارها نهائية. (63)

وكانت الهجرة الليبية خلال الاحتلال، تبعًا لذلك، ظاهرة متعددة الأسباب؛ جمعت بين الحرب والاقتصاد والقمع والسياسة، وأدت إلى تكوين تجمعات ليبية واسعة في عدد من بلدان الجوار.

ثانيًا: الاستيطان الإيطالي والتحولات الديموغرافية

في الوقت الذي تزايدت فيه هجرة الليبيين إلى الخارج، شجعت السلطات الإيطالية انتقال أعداد متزايدة من المستوطنين إلى ليبيا، وقد ارتبط ذلك بمشروع "الاستعمار الديموغرافي" الذي هدف إلى تحويل البلاد إلى مجال دائم للاستيطان الإيطالي.

وتوضح دراسة محمد إبراهيم الهمالي أن عدد الإيطاليين في ليبيا ارتفع من نحو 19 ألف نسمة سنة 1921م إلى نحو 115 ألف نسمة سنة 1936م، بحيث أصبحوا يمثلون حوالي 13.6% من مجموع السكان، ثم ارتفع عددهم إلى نحو 122 ألف نسمة سنة 1940م. (64)

وتزامن نمو السكان الإيطاليين مع آثار سلبية عميقة على المجتمع الليبي، خاصة في برقة التي عانت من طول فترة المقاومة وسياسات الترحيل والمعتقلات، وقد سجلت الكتلة السكانية في برقة تراجعًا واضحًا خلال بعض مراحل الاحتلال، بما يعكس تأثير الحرب والهجرة والقتل والتجميع القسري في التركيبة الديموغرافية. (65)

كما ارتبط الاستيطان بمصادرة الأراضي وإعادة توزيعها على الوافدين الإيطاليين، ودفعت هذه السياسة عددًا من السكان المحليين إلى فقدان مواردهم الزراعية والرعوية، وهو ما زاد من حركة الهجرة والتنقل داخل البلاد وخارجها. (66)

ولم يكن هذا التحول السكاني عفويًا؛ فقد قامت الدولة الإيطالية بتنظيم انتقال المستوطنين وتوفير الأراضي والمساكن والتمويل لهم، وبذلك أصبحت حركة السكان من إيطاليا إلى ليبيا عنصرًا رسميًا من عناصر السياسة الاستعمارية.

وتكشف هذه العملية عن طبيعة غير متكافئة للعلاقات الاجتماعية المتوسطية خلال الاحتلال؛ ففي الوقت الذي أُجبر فيه عدد من الليبيين على مغادرة أراضيهم ووطنهم، وفرت السلطات الظروف المناسبة لوصول المستوطنين الأوروبيين والاستقرار داخل البلاد.

ثالثًا: المهاجرون الليبيون والمحافظة على الروابط الوطنية

لم يؤد خروج الليبيين من بلادهم إلى انتهاء ارتباطهم بها، بل تحولت تجمعاتهم في مصر وتونس وبلاد الشام إلى مراكز للنشاط السياسي والاجتماعي والدفاع عن القضية الوطنية.

وتشير دراسة علي سعد مسعود ورجاء محمد عوض الطيرة إلى أن المهاجرين الليبيين تجمعوا في عدد من البلدان العربية وأسسوا تنظيمات وهيئات هدفت إلى الدفاع عن بلادهم والتعريف بما يتعرض له السكان من ممارسات استعمارية. (67)

وضمّت تجمعات المهاجرين في بلاد الشام عددًا كبيرًا من المثقفين والمتعلمين؛ وأسهم بعضهم في التعليم والصحة والمحاماة وغيرها من المجالات، كما أنشأوا جمعيات لمساعدة المحتاجين من المهاجرين، وفي سنة 1928م تأسست في دمشق جمعية الدفاع الطرابلسي، التي أصبحت إحدى أهم صور التنظيم السياسي للمهاجرين الليبيين خارج الوطن. (68)

وعملت الجمعية على نشر المقالات والدراسات التي تكشف السياسة الإيطالية وتدافع عن استقلال ليبيا، كما أسهمت في نشر الوعي بالقضية بين المهاجرين والمجتمعات التي يعيشون فيها.

وازداد النشاط السياسي للمهاجرين في تونس بصورة واضحة، رغم الرقابة التي فرضتها السلطات الفرنسية، وقد استخدم الليبيون الصحافة والتجمعات السياسية للتعريف بالقضية الليبية، ثم تأسس فرع لجمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي في تونس، واستقطب عددًا من المثقفين والطلبة الليبيين. (69)

كما ظلت الروابط بين المهاجرين في مصر وتونس وبلاد الشام قائمة رغم صعوبة المواصلات، وتعاونت التنظيمات المختلفة في الدفاع عن وحدة ليبيا واستقلالها، وقد ساعد هذا التواصل على نقل القضية من المقاومة المحلية إلى نشاط سياسي يمتد عبر عدة دول عربية ومتوسطية.

وأنتجت الهجرة، نتيجة هذا التفاعل، أثرًا اجتماعيًا وسياسيًا مزدوجًا؛ فهي من جهة نتيجة للمعاناة التي تسبب فيها الاحتلال، لكنها من جهة أخرى أسهمت في تكوين شبكة خارجية دعمت القضية الليبية وربطتها بالمجتمعات والدول التي استقبلت المهاجرين.

ويُظهر التحليل السابق أن العلاقات الاجتماعية بين ليبيا ومجتمعات حوض البحر المتوسط تغيرت بصورة كبيرة بين العهد العثماني الثاني والاحتلال الإيطالي، ففي المرحلة الأولى ارتبط انتقال الأشخاص بصورة أساسية بالتجارة والعمل والقنصليات والجاليات الأجنبية، بينما أصبحت حركة السكان في المرحلة الاستعمارية أكثر ارتباطًا بالحرب والاستيطان والتهجير.

كما يتبين أن الاحتلال أدى إلى حركتين متعاكستين؛ تمثلت الأولى في خروج الليبيين نحو تونس ومصر وبلاد الشام وغيرها، بينما تمثلت الثانية في انتقال المستوطنين الإيطاليين إلى ليبيا بدعم من الدولة الاستعمارية، وقد أحدث ذلك تحولات ديموغرافية واجتماعية كبيرة.

ويرى الباحث أن الهجرة، رغم ما خلفته من آثار سلبية على المجتمع الليبي، أسهمت في توسيع دائرة العلاقات الاجتماعية والسياسية خارج البلاد؛ إذ أصبحت تجمعات المهاجرين مراكز للمحافظة على الهوية الوطنية وللدفاع عن القضية الليبية، وأقامت روابط قوية بالمجتمعات التي استقبلتها.

وتكشف العلاقات الاجتماعية المتوسطية، في مجملها، أن البحر المتوسط كان مجالًا لحركة بشرية مستمرة، تغيرت دوافعها وطبيعتها بتغير الظروف السياسية، فقد بدأ مجالًا للتجارة والجاليات والتفاعل الحضري، ثم أصبح خلال الاحتلال طريقًا للهجرة والاستيطان والنشاط الوطني في المهجر، وهو ما يؤكد الترابط الوثيق بين الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في تاريخ علاقات ليبيا بمحيطها المتوسطي.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة العلاقات بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط خلال العهد العثماني الثاني والاحتلال الإيطالي في الفترة الممتدة من 1835م إلى 1943م، من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة تمثلت في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد أظهرت الدراسة أن الموقع الجغرافي لليبيا في وسط الساحل الجنوبي للبحر المتوسط كان عاملًا أساسيًّا في تشكيل هذه العلاقات، إذ جعل البلاد حلقة اتصال بين شمال أفريقيا وجنوب أوروبا، وربط موانئها وأسواقها ومجتمعها بعدد من الدول والمجتمعات المتوسطية.

وخلال العهد العثماني الثاني، ارتبطت ليبيا سياسيًا بالدولة العثمانية، إلا أن وجود القنصليات الأوروبية وتزايد المصالح الفرنسية والبريطانية والإيطالية أدى إلى اتساع حضور القوى الأوروبية في الحياة السياسية والاقتصادية للولاية، كما برزت علاقات الجوار مع تونس بوصفها نموذجًا للتداخل بين العلاقات السياسية والاجتماعية، خاصة بعد خضوع تونس للحماية الفرنسية سنة 1881م.

وأوضحت الدراسة أن نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين شهدتا تصاعدًا في التنافس الأوروبي على ليبيا، وأن إيطاليا استطاعت الاستفادة من التفاهمات الدولية التي عقدتها مع القوى الكبرى لتهيئة الظروف السياسية اللازمة لغزو البلاد سنة 1911م، وبذلك تحولت العلاقات من اتصال قنصلي ودبلوماسي إلى سيطرة استعمارية مباشرة.

وأثبتت الدراسة في المجال الاقتصادي أهمية الموانئ الليبية، وخاصة طرابلس وبنغازي، في ربط البلاد بالأسواق المتوسطية خلال العهد العثماني الثاني، كما اتسمت التجارة الخارجية بتعدد الشركاء، وشملت إيطاليا وفرنسا وبريطانيا ومالطا وتونس ومصر وغيرها، في حين تنوعت الصادرات بين المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الأولية، مقابل استيراد السلع المصنعة والمواد الغذائية الأوروبية.

غير أن التوسع الاقتصادي الإيطالي خلال السنوات السابقة للغزو أحدث تحولًا تدريجيًا في طبيعة هذه العلاقات، إذ استخدمت إيطاليا المصارف والشركات والاستثمارات وشراء الأراضي لزيادة نفوذها داخل البلاد، وبعد الاحتلال أصبحت الإدارة الإيطالية تتحكم بصورة مباشرة في التجارة والجمارك والموانئ والأرض، وسعت إلى توجيه الاقتصاد الليبي نحو السوق الإيطالية وربطه بالمشروع الاستيطاني.

كما كشفت الدراسة أن العلاقات الاجتماعية كانت بدورها جزءًا مهمًّا من الاتصال المتوسطي، فقد عرفت المدن الليبية الساحلية خلال العهد العثماني الثاني وجود جاليات إيطالية ومالطية وفرنسية وبريطانية ويونانية وغيرها، وأسهمت هذه الجماعات في التجارة والعمل والخدمات والتعليم، وأوجدت درجة من التفاعل الاجتماعي والثقافي مع السكان المحليين.

ومع الاحتلال الإيطالي تغيرت طبيعة الحركة السكانية بصورة واضحة، إذ اتسعت هجرة الليبيين إلى تونس ومصر وبلاد الشام وغيرها نتيجة الحرب ومصادرة الأراضي والقمع، بينما شجعت إيطاليا في الاتجاه المقابل انتقال المستوطنين إلى ليبيا، وقد أدى ذلك إلى تحولات ديموغرافية واجتماعية مهمة، خاصة خلال مرحلة الاستيطان المكثف في الثلاثينيات.

وعلى الرغم من ظروف الهجرة، حافظ الليبيون في الخارج على ارتباطهم بوطنهم، وأسهمت تجمعاتهم في مصر وتونس وبلاد الشام في التعريف بالقضية الليبية وتأسيس جمعيات وتنظيمات سياسية واجتماعية دعمت المطالبة بالاستقلال ومقاومة الاحتلال.

وتؤكد مجمل النتائج أن العلاقات بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط خلال الفترة 1835–1943م لم تكن علاقات منفصلة بين السياسة والاقتصاد والمجتمع، بل كانت شبكة مترابطة أثّر كل جانب منها في الآخر، كما انتقلت هذه العلاقات من حالة اتسمت بتعدد الأطراف والاتصال التجاري والقنصلي خلال العهد العثماني الثاني إلى حالة غير متكافئة فرضها الاحتلال الإيطالي، وأصبحت فيها المصالح السياسية والاقتصادية والاستيطانية للدولة المحتلة عاملًا رئيسًا في تشكيل علاقة ليبيا بالمجال المتوسطي.

النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أسهم موقع ليبيا الجغرافي على البحر المتوسط في جعلها منطقة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية وسياسية، وربطها بعدد من الدول والمجتمعات المتوسطية.
2. اتسمت العلاقات السياسية خلال العهد العثماني الثاني بتعدد القوى الأوروبية المهتمة بليبيا، مع استمرار السيادة العثمانية حتى سنة 1911م.
3. أدت القنصليات الأوروبية في طرابلس وبنغازي أدوارًا تجاوزت حماية الرعايا والمصالح التجارية إلى متابعة الأوضاع السياسية وتعزيز نفوذ دولها.
4. أدى التوسع الفرنسي في الجزائر وتونس والسيطرة البريطانية على مصر إلى زيادة الأهمية الاستراتيجية لليبيا واشتداد التنافس عليها.
5. سبق الاحتلال الإيطالي تمهيد دبلوماسي طويل، حصلت خلاله إيطاليا على تفاهمات مع عدد من القوى الأوروبية الكبرى بشأن تحركها في ليبيا.
6. أدت الموانئ الليبية، وخاصة طرابلس وبنغازي، دورًا رئيسًا في ربط الاقتصاد الليبي بالأسواق المتوسطية خلال العهد العثماني الثاني.
7. اتسمت التجارة الليبية قبل الاحتلال بتعدد الشركاء التجاريين، ولم تكن مرتبطة بدولة أوروبية واحدة.
8. مثّل التغلغل الاقتصادي الإيطالي من خلال مصرف روما والاستثمارات والشركات وشراء الأراضي أداة مهمة في التمهيد للاحتلال سنة 1911م.
9. أدى الاحتلال إلى تحويل العلاقة الاقتصادية مع إيطاليا من التبادل والنفوذ غير المباشر إلى السيطرة المباشرة على الموانئ والتجارة والأراضي والاستثمارات.
10. أسهم الاستيطان الزراعي الإيطالي في إعادة توزيع الأراضي لصالح المستوطنين، وترك آثارًا اقتصادية واجتماعية سلبية على السكان المحليين.

11. عرفت المدن الليبية خلال العهد العثماني الثاني تنوعًا اجتماعيًا نتيجة وجود جاليات أوروبية ومتوسطية متعددة، خاصة الإيطالية والمالطية والفرنسية والبريطانية.
12. أسهم النشاط التجاري والقنصلي والجاليات الأجنبية في إيجاد صور من التفاعل الاجتماعي والثقافي بين السكان المحليين ومجتمعات البحر المتوسط.
13. أدى الاحتلال الإيطالي إلى اتساع هجرة الليبيين نحو تونس ومصر وبلاد الشام وغيرها، وكانت الهجرة مرتبطة بالحرب والقمع والاستيطان ومصادرة الأراضي والظروف الاقتصادية.
14. ارتفع عدد المستوطنين الإيطاليين بصورة كبيرة خلال فترة الاحتلال، وأصبح الاستيطان عنصرًا أساسيًا في المشروع الاستعماري الإيطالي.
15. حافظ المهاجرون الليبيون على روابطهم الوطنية، وأسهموا في تأسيس الجمعيات والتنظيمات والتعريف بالقضية الليبية خارج البلاد.
16. أكدت الدراسة أن العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت مترابطة؛ فقد استخدم النفوذ الاقتصادي والاجتماعي في التمهيد للسيطرة السياسية، ثم أعادت السيطرة السياسية تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.
17. مثّل عام 1943م نهاية مرحلة السيطرة الإيطالية المباشرة، وبذلك انتهت مرحلة مهمة من تاريخ العلاقات الليبية المتوسطية وبدأت مرحلة دولية جديدة في القضية الليبية.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، توصي بما يأتي:

1. تشجيع المزيد من الدراسات التاريخية المقارنة حول علاقات ليبيا بدول حوض البحر المتوسط خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.
2. الاهتمام بدراسة العلاقات الليبية مع كل دولة متوسطية على حدة، خاصة إيطاليا وفرنسا وتونس ومالطا، للكشف عن خصوصية كل علاقة.
3. التوسع في دراسة الوثائق العثمانية والإيطالية والبريطانية والفرنسية المتعلقة بليبيا، لما توفره من معلومات دقيقة عن العلاقات السياسية والاقتصادية.
4. الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي للموانئ الليبية، وخاصة طرابلس وبنغازي ودرنة والخمس ومصراتة، وربط تطورها بحركة التجارة في البحر المتوسط.
5. إجراء دراسات أوسع حول المؤسسات الاقتصادية الإيطالية قبل سنة 1911م، وبصفة خاصة المصارف والشركات ودورها في التمهيد للاستعمار.
6. الاهتمام بدراسة الجاليات الأجنبية في ليبيا من منظور اجتماعي وثقافي، وعدم الاقتصار على أدوارها الاقتصادية أو السياسية.
7. توسيع البحث في تاريخ الهجرة الليبية إلى تونس ومصر وبلاد الشام، مع دراسة أوضاع المهاجرين وإسهاماتهم السياسية والاجتماعية.
8. إجراء دراسات مستقلة حول آثار الاستيطان الإيطالي على توزيع السكان وملكية الأراضي والحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.
9. العمل على تحقيق ونشر الوثائق والمراسلات القنصلية المتعلقة بالجاليات الأجنبية والتجارة والهجرة، لتوفير مادة أصلية أمام الباحثين.

10. الاهتمام بدراسة البحر المتوسط بوصفه مجالًا للتفاعل التاريخي بين ليبيا ومحيطها، يجمع بين السياسة والتجارة وحركة السكان والتأثيرات الاجتماعية والثقافية.

هوامش البحث:

(1) علي أحمد علي، وخالد مصباح الناصري، "العلاقات الليبية الفرنسية خلال العهد العثماني الثاني 1835–1911م"، مجلة المنتدى الجامعي للدراسات الإنسانية والتطبيقية، جامعة بني وليد، كلية الآداب، بني وليد، ليبيا، العدد 34، سبتمبر 2024م، ص ص 1–18.

(2) عفاف عيسى، "التجارة البحرية في طرابلس الغرب في العهد العثماني الأول [1551–1711م]: دراسة تاريخية"، مجلة كلية الآداب – جامعة الزاوية، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد 24، العدد 1، سبتمبر 2024م، ص ص 61–74، DOI: 10.26629/uzfaj.v24i1.04.

(3) سامية ساسي، تأثيرات الجاليات الأجنبية في طرابلس الغرب أواخر العهد العثماني الثاني 1835–1911م، مذكرة ماستر، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2025م.

(4) محمد سالم علي سالم، "التحولات الاقتصادية في ليبيا خلال فترة الاستعمار الإيطالي (1911–1943م)"، مجلة الفاروق للعلوم، المجلد 2، العدد 3، يونيو 2026م، ص ص 1805–1820، DOI: 10.65405/jhb7a146.

(5) نجمي ميلود أبوبكر الفنطازي، "معتقلات الإبادة الإيطالية في ليبيا (1929–1934م): دراسة في الآثار الاجتماعية"، مجلة الفاروق للعلوم، المجلد 2، العدد 1، 2026م، ص ص 632–647.

(6) يونس حسن محمد، "الأوضاع الإدارية والاقتصادية والثقافية في ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني"، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، جامعة سبها، المجلد التاسع، العدد الثالث، 2010م، ص5.

(7) يونس حسن محمد، "الأوضاع الإدارية والاقتصادية والثقافية في ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني"، مرجع سبق ذكره، ص5.

(8) علي أحمد علي، وخالد مصباح الناصري، "العلاقات الليبية الفرنسية خلال العهد العثماني الثاني 1835–1911م"، مرجع سبق ذكره، ص ص1–18.

(9) علي أحمد علي، وخالد مصباح الناصري، "العلاقات الليبية الفرنسية خلال العهد العثماني الثاني 1835–1911م"، مرجع سبق ذكره، ص ص1–18.

(10) محمد امحمد محمد امحمد الطوير، "ثورة الشيخ غومة المحمودي نموذجًا للتواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري والتونسي والليبي"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 2، 2012م، ص ص23–39.

(11) سعاد محمد الجفال، العلاقات الليبية–التونسية خلال العهد العثماني الثاني 1835–1911م، سلسلة الدراسات التاريخية، رقم 73، طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2006م، ص ص1–176.

(12) سعاد محمد الجفال، العلاقات الليبية–التونسية خلال العهد العثماني الثاني 1835–1911م، مرجع سبق ذكره، ص ص104–105.

(13) الحواس غربي، "مقدمات الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911م: بناء التحالفات الدولية"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي، الجزائر، العدد 12، مارس 2017م، ص ص192–215.

(14) الحواس غربي، "مقدمات الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911م: بناء التحالفات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص ص199–203.

(15) Timothy Winston Childs, Italo-Turkish Diplomacy and the War over Libya, 1911–1912, Leiden: E. J Brill, 1990, pp. 1–28.،

(16) الحواس غربي، "مقدمات الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911م: بناء التحالفات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص ص207–215.

(17) الحواس غربي، "مقدمات الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911م: بناء التحالفات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص ص192–215.

(18) Timothy Winston Childs, Italo-Turkish Diplomacy and the War over Libya, 1911–1912, مرجع سبق ذكره–pp. 49 ، 106.

(19) Timothy Winston Childs, Italo-Turkish Diplomacy and the War over Libya, 1911–1912, مرجع سبق ذكره–pp. 174 ، 231.

(20) سالم فرج عبد القادر السويدي، "المجاهد أحمد الشريف السنوسي بين الضغوط العثمانية الألمانية والدبلوماسية البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى 1914–1918م"، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 6، العدد 12، ديسمبر 2021م، ص ص31–56.

(21) سالم فرج عبد القادر السويدي، "المجاهد أحمد الشريف السنوسي بين الضغوط العثمانية الألمانية والدبلوماسية البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى 1914–1918م"، مرجع سبق ذكره، ص ص31–56.

(22) الزرقاء سالم محمد حسين، "الحراك السياسي في إقليم برقة خلال الحرب العالمية الأولى وأثره على حركة المقاومة 1914–1917م"، مجلة جامعة خليج السدرة العلمية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث، ديسمبر 2020م، ص54.

(23) الزرقاء سالم محمد حسين، "الحراك السياسي في إقليم برقة خلال الحرب العالمية الأولى وأثره على حركة المقاومة 1914–1917م"، مرجع سبق ذكره، ص ص54–60.

(24) عاشور بلقاسم، ومحمد عبيدات، ليبيا والحرب العالمية الثانية 1939–1945م، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون–تيارت، الجزائر، 2021م، ص ص31–56.

(25) عاشور بلقاسم، ومحمد عبيدات، ليبيا والحرب العالمية الثانية 1939–1945م، مرجع سبق ذكره، ص36.

(26) نوري عمر الشتيوي، التجارة البحرية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835–1911م: دراسة تاريخية وثائقية، سلسلة الدراسات التاريخية، رقم 56، طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2005م، ص21.

(27) عبد الرحمن محمد الدرسي، "التجارة البحرية في ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني من خلال الوثائق البريطانية والعثمانية 1860–1911م"، المجلة الليبية للدراسات، العدد 6، 2014م، ص ص71–102.

(28) رجاء محمد عوض الطيرة، وآمال إمحمد الجبو القذافي، "النشاط الاقتصادي للموانئ الليبية خلال العهد العثماني الثاني 1835–1911م"، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، المجلد 22، العدد 4، ديسمبر 2020م، ص ص453–484.

(29) سعاد منصور علي الزنتاني، النشاط التجاري لميناء بنغازي في العهد العثماني الثاني 1835–1912م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، 2011م.

(30) أحلام الطاهر محمد الأحرش، "سياسة إيطاليا الاقتصادية في ليبيا قبيل عام 1911م"، مجلة الأصالة، المجلد 2، العدد 6، ديسمبر 2022م، ص7.

(31) أحلام الطاهر محمد الأحرش، "سياسة إيطاليا الاقتصادية في ليبيا قبيل عام 1911م"، مرجع سبق ذكره، ص7.

(32) أحلام الطاهر محمد الأحرش، "سياسة إيطاليا الاقتصادية في ليبيا قبيل عام 1911م"، مرجع سبق ذكره، ص ص7–8.

(33) أحلام الطاهر محمد الأحرش، "سياسة إيطاليا الاقتصادية في ليبيا قبيل عام 1911م"، مرجع سبق ذكره، ص ص8–9.

(34) أحلام الطاهر محمد الأحرش، "سياسة إيطاليا الاقتصادية في ليبيا قبيل عام 1911م"، مرجع سبق ذكره، ص ص9–10.

(35) أحلام الطاهر محمد الأحرش، "سياسة إيطاليا الاقتصادية في ليبيا قبيل عام 1911م"، مرجع سبق ذكره، ص ص9–10.

(36) أحلام الطاهر محمد الأحرش، "سياسة إيطاليا الاقتصادية في ليبيا قبيل عام 1911م"، مرجع سبق ذكره، ص10.

(37) محمد سالم علي سالم، "التحولات الاقتصادية في ليبيا خلال فترة الاستعمار الإيطالي (1911–1943م)"، مرجع سبق ذكره، ص1805.

(38) بدرية علي عبدالجليل، "السياسة البريطانية وأثرها على الوضع التجاري في ولايتي طرابلس وبرقة من 1943–1951م"، مجلة الجامعة الأسمرية للعلوم الشرعية، المجلد 37، العدد الخاص 5، ديسمبر 2024م، ص806.

(39) بدرية علي عبدالجليل، "السياسة البريطانية وأثرها على الوضع التجاري في ولايتي طرابلس وبرقة من 1943–1951م"، مرجع سبق ذكره، ص ص806–807.

(40) بدرية علي عبدالجليل، "السياسة البريطانية وأثرها على الوضع التجاري في ولايتي طرابلس وبرقة من 1943–1951م"، مرجع سبق ذكره، ص809.

(41) بدرية علي عبدالجليل، "السياسة البريطانية وأثرها على الوضع التجاري في ولايتي طرابلس وبرقة من 1943–1951م"، مرجع سبق ذكره، ص809.

(42) بدرية علي عبدالجليل، "السياسة البريطانية وأثرها على الوضع التجاري في ولايتي طرابلس وبرقة من 1943–1951م"، مرجع سبق ذكره، ص809.

(43) سعد ارحومة المبروك اشميسة، "دور الشركات الأجنبية في سياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي في إقليم طرابلس الغرب بليبيا ما بين 1934–1943م وآثارها السلبية على المجتمع الليبي"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثامن: الأنظمة الزراعية المتأزمة وانعدام الأمن الغذائي ومقاومة الفلاحين، المنستير، تونس، 2015م، منشور 2016م، ص ص5–6.

(44) سعد ارحومة المبروك اشميسة، "دور الشركات الأجنبية في سياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي في إقليم طرابلس الغرب بليبيا ما بين 1934–1943م وآثارها السلبية على المجتمع الليبي"، مرجع سبق ذكره، ص6.

(45) سعد ارحومة المبروك اشميسة، "دور الشركات الأجنبية في سياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي في إقليم طرابلس الغرب بليبيا ما بين 1934–1943م وآثارها السلبية على المجتمع الليبي"، مرجع سبق ذكره، ص7.

(46) سعد ارحومة المبروك اشميسة، "دور الشركات الأجنبية في سياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي في إقليم طرابلس الغرب بليبيا ما بين 1934–1943م وآثارها السلبية على المجتمع الليبي"، مرجع سبق ذكره، ص7.

(47) سعد ارحومة المبروك اشميسة، "دور الشركات الأجنبية في سياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي في إقليم طرابلس الغرب بليبيا ما بين 1934–1943م وآثارها السلبية على المجتمع الليبي"، مرجع سبق ذكره، ص9.

(48) سعد ارحومة المبروك اشميسة، "دور الشركات الأجنبية في سياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي في إقليم طرابلس الغرب بليبيا ما بين 1934–1943م وآثارها السلبية على المجتمع الليبي"، مرجع سبق ذكره، ص ص9–10.

(49) محمد سالم علي سالم، "التحولات الاقتصادية في ليبيا خلال فترة الاستعمار الإيطالي (1911–1943م)"، مرجع سبق ذكره، ص1805.

(50) بدرية علي عبدالجليل، "السياسة البريطانية وأثرها على الوضع التجاري في ولايتي طرابلس وبرقة من 1943–1951م"، مرجع سبق ذكره، ص809.

(51) بدرية علي عبدالجليل، "السياسة البريطانية وأثرها على الوضع التجاري في ولايتي طرابلس وبرقة من 1943–1951م"، مرجع سبق ذكره، ص810.

(52) سعد ارحومة المبروك اشميسة، "دور الشركات الأجنبية في سياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي في إقليم طرابلس الغرب بليبيا ما بين 1934–1943م وآثارها السلبية على المجتمع الليبي"، مرجع سبق ذكره، ص18.

(53) بدرية علي عبدالجليل، "السياسة البريطانية وأثرها على الوضع التجاري في ولايتي طرابلس وبرقة من 1943–1951م"، مرجع سبق ذكره، ص810.

(54) الصادق أمحمد السنوسي، والأمين ميلاد الأمين إبراهيم، "الجاليات الأجنبية في ولاية طرابلس الغرب خلال القرن التاسع عشر الميلادي"، مجلة أنوار المعرفة، جامعة الزيتونة، العدد 9، يونيو 2021م، ص261.

(55) فتحي عطية مفتاح محفوظ، "الطبقة العامة في مدينة طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني 1835–1912م"، مجلة المنتدى الأكاديمي، المجلد 9، العدد 2، 2025م، ص4045.

(56) الصادق أمحمد السنوسي، والأمين ميلاد الأمين إبراهيم، "الجاليات الأجنبية في ولاية طرابلس الغرب خلال القرن التاسع عشر الميلادي"، مرجع سبق ذكره، ص261.

(57) فتحي عطية مفتاح محفوظ، "الطبقة العامة في مدينة طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني 1835–1912م"، مرجع سبق ذكره، ص4045.

(58) الصادق أمحمد السنوسي، والأمين ميلاد الأمين إبراهيم، "الجاليات الأجنبية في ولاية طرابلس الغرب خلال القرن التاسع عشر الميلادي"، مرجع سبق ذكره، ص261.

(59) علي سعد مسعود، ورجاء محمد عوض الطيرة، "النشاط السياسي لليبيين في المهجر: مصر، تونس، بلاد الشام"، مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية، جامعة ليبيا المفتوحة، المجلد 3، العدد 1، 2025م، ص54.

(60) ابتسام فرج رمضان عون، "المهاجرون الليبيون في تونس ودورهم في دعم حركة المقاومة 1911–1953م"، مجلة الأصالة، المجلد 2، العدد 12، ديسمبر 2025م، ص426.

(61) ابتسام فرج رمضان عون، "المهاجرون الليبيون في تونس ودورهم في دعم حركة المقاومة 1911–1953م"، مرجع سبق ذكره، ص ص426–427.

(62) ابتسام فرج رمضان عون، "المهاجرون الليبيون في تونس ودورهم في دعم حركة المقاومة 1911–1953م"، مرجع سبق ذكره، ص428.

(63) ابتسام فرج رمضان عون، "المهاجرون الليبيون في تونس ودورهم في دعم حركة المقاومة 1911–1953م"، مرجع سبق ذكره، ص428.

(64) محمد إبراهيم الهمالي، "الأبعاد الديموغرافية للاحتلال الإيطالي لليبيا: دراسة في الديموغرافيا التاريخية"، مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية، المجلد 4، العدد 1، يناير 2024م، ص375.

(65) محمد إبراهيم الهمالي، "الأبعاد الديموغرافية للاحتلال الإيطالي لليبيا: دراسة في الديموغرافيا التاريخية"، مرجع سبق ذكره، ص375.

(66) موسى محمد ميلاد دبوبة، "الاستيطان الإيطالي وأثره على الحياة الاجتماعية في ليبيا: ظاهرة الهجرة أنموذجًا"، مجلة جامعة الزيتونة، العدد 3، صيف 2012م، ص ص200–216.

(67) علي سعد مسعود، ورجاء محمد عوض الطيرة، "النشاط السياسي لليبيين في المهجر: مصر، تونس، بلاد الشام"، مرجع سبق ذكره، ص54.

(68) علي سعد مسعود، ورجاء محمد عوض الطيرة، "النشاط السياسي لليبيين في المهجر: مصر، تونس، بلاد الشام"، مرجع سبق ذكره، ص57.

(69) علي سعد مسعود، ورجاء محمد عوض الطيرة، "النشاط السياسي لليبيين في المهجر: مصر، تونس، بلاد الشام"، مرجع سبق ذكره، ص59.